ألفية ابن مالك بين ابن الناظم وابن عقيل

(دراسة موازنة)

إعداد

الطالبة: ضوة عياد الفيتوري

معيدة بكلية الآداب – جامعة ٧ أكتوبر – بني وليد – ليبيا

إشراف

أ.د/ أحمد إبراهيم هندي

أستاذ النحو والصرف

بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة عين شمس

أ.د/ أميرة أحمد يوسف

أستاذ النحو والصرف المساعد

بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى.. والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وعلى آله وصحبه أولي البر والإحسان والصبر والتقى.

أما بعد..

فلما جاء الإسلام وانتشر نفوذ العرب الفاتحين في بقاع الدنيا سبب ذلك شيوع اللحن على الألسنة، فهب علماء الأمة لدرء الخطر الذي يهدد كيان الأمة ولغتها، فشمروا عن سواعد الجد وكرسوا جهودهم للذود عن حمى اللغة بعد أن وضع أبو الأسود الدؤلي أسسها على الراجح.

وتمثل المنظومات النحوية امتدادا لجهود العلماء في هذا المجال، فبها ترسخت القواعد النحوية، وتسهل على طلاب العلم احتواء تلك القواعد ومدارستها.

وقد كان لألفية ابن مالك دور في ترسيخ قواعد النحو رغم تعاقب السنين والأزمان وكان لتسابق الشراح على شرحها وفك رموزها أثر في توضيح ما أجمل فيها وما استشكل من القضايا التي تناولتها، وكان لابن الناظم وابن عقيل نصيب وافر في هذا البحث سيظهر بإذن الله من خلال عقد الموازنات بين شرحيهما.

ويرجع اختيار الباحثة لهذا الموضوع إلى عدة أسباب منها:

١) التعرف على تعدد شروح الألفية وأسبابه وأوجه الاتفاق والاختلاف فيما أن لكل عالم مذهبا ومنهجا له أدلته وأقيسته، رأيت أن تكون دراستي في التعرف على الشروح ومناهجها ومدى اتفاقها واختلافها مع ناظمها.

٢) وآثرت اختيار هذين الشرحين والموازنة بينهما لما لهما من قبول وشهرة، فقد كانا أقرب إلى عصر ابن مالك وفكره، فابن الناظم أقرب الناس إلى أبيه وأوفاهم لعقله وشرحه وهو أول الشروح وهو الذي سهل الطريق لمن بعده من الشراح، وشرح ابن عقيل يعد أيسر الشروح وأقربها إلى طلاب العلم ولا يسبقه إلى ذلك إلا شرحا ابن هشام والأشموني، ولا يكاد يتناول الناس شرحا غيره.

٣) رغم أن ابن الناظم أقرب الناس إلى الناظم إلا أننا نقف إلى خلافات واضحة بينه وبين أبيه ومقارنته بأشهر شروح الألفية (ابن عقيل) لكي نخرج إلى وجهة نظر تهدف إلى خدمة النحو واللغة.

٤) إن عقد الموازنات بين الشروح يصقل الباحث ويثري ثقافته اللغوية وذلك من خلال الوقوف على حجج الشراح وتعليلاتهم.

قد اتبعت في بحثي هذا منهج الوصف والتحليل والإحصاء والموازنة للوصول إلى وجوه الاتفاق والاختلاف التي ظهرت من خلال الموازنة بين الشرحين والألفية.

واطلعت الباحثة على عدد من الدراسات التي تتعلق بشروح الألفية والمقارنة بينها سواء في المنهج أو المسائل الخلافية أو في عرض الشواهد النحوية

ولم تعثر الباحثة على دراسة خاصة بين ابن الناظم وابن عقيل والموازنة بينهما ومن هذه الدراسات مثلا:

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (نقد وتحليل) وهي رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة ١٩٧٧ للباحث محمد عبد المجيد الطويل، إشراف: عبد الله درويش.

* دراسة تقابلية للدرس النحوي بين شروح الأشموني وحاشية الصبان عليها وشرح المكودي وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وهي رسالة دكتوراه ٢٠٠٨ كلية الآداب، جامعة عين شمس، للباحثة حنان مروح عبد الخالق.

* مآخذ شراح الألفية على ابن مالك في ألفيته (دراسة وتحليل)، رسالة ماجستير ٢٠٠٤ بدار العلوم، جامعة القاهرة، للباحثة شريفة محمد عبد الرحمن، إشراف أحمد كشك، وزينب شافي عبد الحميد.

ويتكون البحث من ثلاثة فصول يحتوي كل فصل على مبحثين ويتقدمها مقدمة وتمهيد وتتبعها خاتمة وفهارس على النحو التالي:

- **المقدمة:**

وتتكون من العناصر الأساسية لمقدمة البحث العلمي من عرض الموضوع وأهميته وسبب اختياره ومنهج الدراسة فيه والخطة المتبعة.

- **التمهيد**. ويشتمل على التعريف بكل من:

- ابن مالك وألفيته.
- ابن الناظم حياته وآثاره.
- ابن عقيل حياته وآثاره.

الفصل الأول: الموازنة بين منهجي الشارحين في العرض والاحتجاج.

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: طريقة عرض الألفية وشرحها عند الشارحين.

ويندرج تحته مطلبان:

المطلب الأول: ما اتفق عليه الشارحان في العرض والشرح.

المطلب الثاني: ما اطرد عند أحدهما وقل عند الآخر.

أولا: ما اطرد عند ابن الناظم.

ثانيا: ما اطرد عند ابن عقيل.

المبحث الثاني: موقف الشارحين من الاستشهاد والاحتجاج.

ويشتمل على مطالب:

المطلب الأول: السماع.

أولا: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.

ثانيا: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

ثالثا: الاستشهاد بالشعر.

رابعا: الاستشهاد بالأمثال وأقوال العرب.

المطلب الثاني: القياس.

المطلب الثالث: الإجماع.

المطلب الرابع: الاستصحاب.

الفصل الثاني: استدراكات الشارحين على ابن مالك.

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: استدراكات اتفق الشارحان في ذكرها.

المبحث الثاني: استدراكات اختلف الشارحان في ذكرها.

أولا: استدراكات تفرد بها ابن الناظم.

ثانيا: استدراكات تفرد بها ابن عقيل.

الفصل الثالث: المسائل الخلافية في الشرحين.

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: مسائل خلافية ذكرها الشارحان.

المبحث الثاني: مسائل خلافية تفرد بها كل منهما.

أولا: مسائل خلافية تفرد بها ابن الناظم.

ثانيا: مسائل خلافية تفرد بها ابن عقيل.

وقد كان من مصادري في بحثي هذا، شرحي ابن الناظم وابن عقيل وبعض شروح الألفية الأخرى كشرح الأشموني والمرادي المكودي وكذلك كتاب الإنصاف وسيبويه وغيرها من كتب النحو واللغة والتراجم والحديث والقراءات.

ومما واجهني في كتابة هذا البحث عدم توفر دراسات تقوم على البحث في مذهب ابن الناظم ومنهجه ولم أجد له دراسات خاصة به.

وفي الختام أسأل الله أن يكون هذا البحث المتواضع قد شمل على مفيد أقدمه لهذه الأمة العربية ولغتها الفصيحة.

الفصل الأول : الموازنة بين منهجي الشارحين في العرض و الاحتجاج

المبحث الأول

طريقة عرض الألفية وشرحها عند الشارحين

يتميز شرحا ابن الناظم وابن عقيل بالمباشرة والتوسط، فكلا الشارحين يعدان من الشروح المباشرة، غير تلك الممزوجة والتي نلحظ فيها مزج المتن بالشرح كشرحي ابن هشام والأشموني.

وكذلك يتميزان بالاعتدال والتوسط، فلا يكثران فيطنبان ويسهبان، ولا يقلان فيختصران ويجيزان، وقد صرح بذلك ابن الناظم في مقدمة شرحه بقوله: (جانبت فيها الإيجاز المخل والإطناب الممل، حرصا على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها) (١).

ولم نجد لابن عقيل تصريحا بذلك إلا أن محقق كتابه (محمد محيي الدين) قد وضح ذلك في مقدمة الطبعة الأولى بقوله: (... فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ولم يقصد إلى الإطناب، فيجمع من هنا ومن هنا ويبين جميع مذاهب العلماء واستدلالاتهم) (٢).

المطلب الأول : ما اتفق عليه الشارحان في طريقة عرضهما الألفية

عند الموازنة بين الشارحين لاحظت بعض النقاط اتفق الشارحان في عرضها وهي:

عرضهما البيت أو أكثر من الألفية بحسب ما تقتضيه المسألة :

يتفق الشارحان بدءهما في عرض أبيات الألفية بحسب ما تقتضيه المسألة الواردة في النص، فيذكران البيت أو البيتين أو أكثر حسب المسألة ويعقبانها بشرحها.

ومن أمثلة ذلك ذكرهما مثلا لبيت واحد يتضمن مسألة واحدة قول ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فنجدهما قد عرضا هذا البيت الذي يتحمل مسألة تمييز الاسم من الفعل والحرف بعلامات وهي الجر والتنوين والنداء وأل(٣).

ومن ذكرهما البيتين مثلا قول ابن مالك:

سواهما الحرف، كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم
وماضي الأفعال بالتا مز بالنون فعل الأمر إن أمر فهم وسم

---

(١) انظر مقدمة شرح ابن الناظم ص٣ (ت: محمد باسل عيون السود، ط/٢٠٠١م، دار الكتب العلمية) وينــدر مخالفته لهذا الاعتدال والتوسط، فنجد له إسهابا وإطنابا في باب الإنشاء، وإيجازا واختصارا في باب المفعول معه.

(٢) انظر مقدمة المحقق لشرح ابن عقيل، ص٦.

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص٩، شرح ابن عقيل ص١٩ (ت: محمد محيي الدين عبد الحميد).

حيث شرع الشارحان في شرحهما للبيتين اللذين يتضمنان مسمى الحرف والفعل وأقسامه الثلاثة وهي الماضي والمضارع والأمر[١].

عرضهما للمصطلحات وتعريفها :

كانت مصطلحات الشارحين المتمثلة في عناوين الأبواب والفصول هي نفسها مصطلحات ابن مالك التي ذكرها في ألفيته، باستثناء ما وجدناه للشارحين في باب نائب الفاعل، فقد وافقا ابن مالك في ذكره عنوانا للباب، وحين شرعا في شرح الباب خالفاه بذكرهما مصطلحا كوفيا وهو (ما لم يسم فاعله) حيث اطرد ذلك عند ابن الناظم في شرحه هذا الباب كاملا. أما ابن عقيل، فاستعمل المصطلحين تارة يذكر مصطلح (الفعل الذي لم يسم فاعله) وتارة أخرى يذكر لنا مصطلح (الفعل المبني للمفعول)[٢].

أما تعريفهما لهذه المصطلحات، لا تخرج كثيرا عن تعريف ابن مالك في أبياته، أي إنهما يتوسعان في شرح وتعريف المصطلح عن ابن مالك، لتقيده بنظم الألفية، بدليل توسعه في شرحيه الكافيه والتسهيل.

ومن هذه التعريفات مثلا:

عرفا الظرف التعريف نفسه الذي عرفه ابن مالك في بيته القائل فيه:

الظرف وقت أو مكان ضمنا   في باطراد وكهنا امكث أزمنا

ويعرفه ابن الناظم بقوله: (الظرف هو كل اسم زمان أو مكان مضمن (في) لكونه مذكورا لواقع فيه مفعل أو شبهة كقولك: امكث هنا أزمنا)[٣].

وعرفه ابن عقيل بقوله: (هو زمان أو مكان ضمن (في) باطراد، نحو: امكث هنا أزمنا)[٤].

ولو لاحظنا الفرق بين التعريفين نجدهما لا يبتعدان كثيرا عن تعريف ابن مالك في نظمه، وربما تختلف الصيغة قليلا، أما المعنى فهو واحد.

وأما عن الفرق بين تعريف الشارحين، نجد ابن الناظم أضاف قوله: (لكونه مذكورا لواقع فيه من فعل أو شبهة) أي أنه أضاف معناه وناصبه المذكور.

أما ابن عقيل، فاكتفى بما عرفه ابن مالك وأضاف عن ابن مالك كلمة (باطراد).

وكذلك نجد للشارحين تعريفهما بعض المصطلحات التي لم يذكرها ابن مالك في ألفيته، من ذلك مثلا تعريفهما للحال، يقول ابن الناظم: (هو الاسم المسند إليه فعل مقدم على طريقة فعل أو يفعل، أو اسم يشبهه)[١].

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص١٠-١١، شرح ابن عقيل ص١٤-١٥.

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص١٦٧-١٧١، وشرح ابن عقيل ص٢٤٧-٢٥٥.

(٣) شرح ابن الناظم ص٢٠٠.

(٤) شرح ابن عقيل ص١٨٧.

ويقول ابن عقيل: (هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه) [٢].

ونلاحظ اتفاق الشارحين في هذا التعريف، بخلاف لفظ واحد أضافه ابن عقيل وهو (مقدم) والذي أسقطه ابن عقيل من تعريفه.

ويبدو لي بضرورة ذكره وأهميته، كما فعل ابن الناظم لأن هذا خاص بالجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل فلذا يلزم ذكره لئلا يختلط على القارئ جواز تأخيره وبذلك تلتبس الجملتان الاسمية والفعلية.

وفي باب الكلام وما يتألف منه عرف كلا الشارحين الكلام وهو ذاك التعريف الذي عرفه ابن مالك في بيته الألفية ثم عرف الكلم ومفرده الكلمة وقد اتفقا في المعنى واختلفا في صيغة التعريف، فقد عرفه ابن الناظم بقوله: والمراد بالكلمة لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل مستقل دال بجملته على معنى مفرد بالوضع) [٣]. وعرفه ابن عقيل بقوله: (هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد) [٤].

وما نلاحظه في الفرق بين التعريفين انعكاس منهج المنطق لدى ابن الناظم، فصبغته التي اختارها لتعريف الكلمة تنحى منحى المنطق والتشعب، أما ابن عقيل فتعريفه مباشر يوضح مضمون الكلمة.

استعانتهما ببعض المصادر في شرحيهما :

استعان الشارحان بكثير من المصادر سواء أكانت مصادر عامة من كتب القراءات والأحاديث أو من كتب الدواوين الشعرية، أم مصادر خاصة من كتب النحو واللغة والتي تزيد الشرحين وضوحا. فقد نقلا الكثير من النصوص فأشارا إلى كثير منها وأهملا الآخر، فقد يذكران اسم المصدر أو الكتاب دون ذكر اسم مؤلفه أو العكس فيذكران اسم مؤلف الكتاب دون ذكر اسم الكتاب.

وقد أحصيت أسماء العلماء النحويين واللغويين الذين استعان بهم الشارحان في شرحيهما، لكي أتعرف على مدى تطلعهما على آراء سابقيهم من العلماء ومدى تأثرهم بهم، وبمن أكثروا من الاستعانة بآرائهم والذين تأثروا لهم ولنبدأ بابن الناظم.

فابن الناظم قد استعان بآراء بعض النحاة وكتبهم وقد بلغ عددهم أربعة وثلاثين عالما وهم:

- سيبويه (١٨٠هـ)، وقد استعان به كثيرا، فبلغ عدد المرات التي استعان بها لآرائه سبعون مرة[٥]، والأخفش الأوسط (٢١٥هـ) ذكره عشرين مرة[٦]، والفراء (٢٠٧هـ) ذكره اثنتين وعشرين مرة[١]، والكسائي

---

(١) شرح ابن الناظم ص١٨٧.

(٢) شرح ابن عقيل ص٢٢٩.

(٣) شرح ابن الناظم ص٦.

(٤) شرح ابن عقيل ص٤٢٩.

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص٣٩-٩٦-٧٣-٧٦-٨٩-٩٧-٩٨-١٠١-١٢٦-١٢٧-١٤٠-١٥٠-١٥٥

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص٩-٨٩-١٣٨-١٨١-٢٣١-٢٣٢-٢٤٠-٢٥٩-٢٦٠-٢٨٢-٣١١-٣٢٧......

(١٨٩هـ) ذكره خمس عشر مرة[٢] ، وابن مالك (٢٧٢هـ) ذكره إحدى عشرة مرة[٣]، وذكر منها شرحه على الكافية[٤] ، والمبرد (٢٨٥هـ) ذكره إحدى وعشرين مرة[٥] ، وأبو علي الفارسي (٣٣٧هـ) ثلاثة عشر مرة[٦]، منها ثلاث مرات من كتاب التذكرة[٧]، ومرة من الإغفال[٨] ، وأبو الفتح ابن جني (٣٩٢هـ) ذكره سبع مرات[٩]، منها مرتان من كتابه الخصائص[١٠] ، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ) إحدى عشر مرة[١١]، والسيرافي (٣٦٨هـ) ثماني مرات[١٢] ، وابن كيسان (٢٩٩هـ) ست مرات[١٣] ، و ابن خروف (٦٠٩هـ) ذكره ست مرات[١٤] ، والزجاج (٣١١هـ) ذكره خمس مرات[١٥] ، والخليل بن أحمد ذكره ست مرات[١٦] ، وابن برهان (٤٥٦هـ) ذكره خمس مرات[١٧]، منها مرة واحدة من شرح اللمع[١٨] ، والجرمي (٢٢٥هـ) ذكره أربع مرات[١٩].

وذكر ثلاث مرات لكل من: المازني (٢٤٩هـ)[٢٠]، والزمخشري (٥٣٨هـ)[٢١]، مرتان منها من كتابه الكشاف[٢٢]، وعيسى بن عمر (١٤٩هـ)[١]، وأبو العباس ثعلب[٢].

---

(١) انظر المصدر السابق، ص٢٨-٥٢-٨٩-١٢١-١٢٣-١٢٦-١٨٠-١٨٦-٢١٣-٢٢٣-٢٥٦......

(٢) انظر المصدر السابق، ص٤٢-١٢٣-١٢٦-١٦٤-١٨٠-١٨٦-٢٥٣-٢٩١-٣٠٧-٣٣٣......

(٣) انظر المصدر السابق، ص٦٩-٩٦-١٢١-٢٠٦-٢١٣-٢٦٠-٣٥٩-٣٧٩-٤٤٦-٥٣٢.

(٤) انظر المصدر السابق، ص١٩٣.

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص٨٦-٩٧-٢٣١-٢٣٢-٢٥٣-٢٧٦-٢٣٢-٢٣٦-٣٤٥-٣٨٤-٤٠١-٤٠٤....

(٦) انظر المصدر السابق، ص٥٤-٩٠-٩٧-٢٣٦-٢٨١-٣٨٠-٥٤٦-٤٧٠-٥٠٦.

(٧) انظر المصدر السابق، ص٢٤١-٣٦٧-٣٦٣.

(٨) انظر المصدر السابق، ص٢٤٨.

(٩) انظر المصدر السابق، ص٦٠-٢٤١-٣٩٨-٤٤٤-٥٨٧.

(١٠) انظر المصدر السابق، ص٢٠٥-٣٢٧.

(١١) انظر المصدر السابق، ص٢١٦-٢١٨-٢٧١-٢٧٨-٢٨٦-٤٠٩-٤١٢-٤٧٠-٥٢٠-٥٣٢-٥٧٠.

(١٢) انظر المصدر السابق، ص٩٧-٢١٢-٢١٤-٢١٦-٢٤١-٣٠٦-٣٣٢-٣٦٣.

(١٣) انظر المصدر السابق، ص١٢٠-٢٣٦-٢٤١-٣٨٠-٤٧٨-٥٢٥.

(١٤) انظر شرح ابن الناظم ص٢١٣-٣٣٦-٣٣٩-٣٨٢-٤٣٤.

(١٥) انظر المصدر السابق، ص٢١٥-٢٧١-٤١٠-٤٥٦-٤٦٠.

(١٦) انظر المصدر السابق، ص٦٩-١٨٠-٢٧١-٤٠٩-٤٧٠-٥٧٠.

(١٧) انظر المصدر السابق، ص٩٧-١٢٥-٢٣٦-٤٠١.

(١٨) انظر المصدر السابق، ص٣٧٩.

(١٩) انظر المصدر السابق، ص٢٣٢-٤٠٩-٤٢٥-٤٦٢.

(٢٠) انظر المصدر السابق، ص٢٥٣-٤٠٩-٤١٠.

(٢١) انظر المصدر السابق، ص٣٦٨.

(٢٢) انظر المصدر السابق، ص٣٨٥-٣١١.

- ومرتان لكل من: ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٣]، والجرجاني (٤٨١هـ)[٤].

- والذين استعان بهم مرة واحدة: أبو الحسن بن عصفور (٦٦٩هـ)[٥]، وابن الأعرابي[٦]، وأبو عمر الشيباني[٧]، وأبو زيد[٨]، والأصمعي (٢١٦هـ)[٩]، والرماني (٣٨٤هـ)[١٠]، والأزهري[١١]، وابن الخشاب[١٢]، وأبو علي الشلوبين (٦٤٥هـ)[١٣]، والصيمري[١٤]، والزجاجي من كتابه معاني الحروف[١٥]، وقطرب (٦٤٥هـ)[١٦]، وابن السكيت[١].

---

(١) انظر المصدر السابق، ص٢١٦-٤٠٩-٤٦٢.

(٢) انظر المصدر السابق، ص٢١٦-٥٢٨، وأحيانا يذكره بالاسم وهو أحمد بن يحيى.

(٣) انظر المصدر السابق، ص١٦٥-١٦٨.

(٤) انظر المصدر السابق، ص٢٩٤-٣٦٨.

(٥) انظر المصدر السابق، ص٦٠.

(٦) انظر المصدر السابق، ص٧٣. وهو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي من موالي بني هاشم، كان نحويا عالما باللغة والشعر له النوادر والأنواء وصفة المحل وصفة الدرع والخيل ومدح القبائل ومعاني الشعر وتفسير الأمثال والنبات والألفاظ ونسب الخير وغيرها (ت٢٣١هـ). انظر بغية الوعاة ١/١٠٦، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص١٦١.

(٧) انظر المصدر السابق، ص٢٢٦، وهو إسحاق بن مراد أبو عمر الشيباني، كان أبو مر راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، كثير السماع، عالما بكلام العرب، حافظا للغاتها، له كتاب الجيم والنوادر والخيل وغريب المصنف وغريب الحديث والنوادر الكبير، أشعار القبائل، خلق الإنسان (ت٢٥٦هـ) وقيل (٢٢٥هـ) وقيل أيضا (٢١٣هـ)، انظر بغية الوعاة ١/٤٣٩-٤٤٠.

(٨) انظر شرح ابن الناظم ص٢٥٦.

(٩) انظر شرح ابن الناظم ص٢٦٣.

(١٠) انظر المصدر السابق، ص٢٧٦.

(١١) انظر المصدر السابق، ص٢٨٩. وهو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري، ولد سنة (٢٨٢هـ)، وأخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه وابن السراج، كان رأسا في اللغة، له: التهذيب في اللغة وتفسير ألفاظ مختصر المزني والتقريب في التفسير وشرح شعر أبي تمام والأدوات، وغيرها. (ت٣٧٠هـ). انظر بغية الوعاة ١/١٩-٢٠، البلغة ص١٥٢.

(١٢) انظر شرح ابن الناظم ص٢٩٤. وهو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب، كان أعلم أهل زمانه بالنحو وله معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق الحساب والهندسة، وله مصنفات عدة منها: الإصلاح والرد على الحريري في مقاماته، (ت٥٦٧هـ). انظر بغية الوعاة ٢/٢٩-٣٠.

(١٣) انظر شرح ابن الناظم ص٢٣١.

(١٤) انظر المصدر السابق، ص٢٣١.

وهو عبد الله بن إسحاق الصيمري النحوي، له: كتاب التبصرة في النحو وجمع الجوامع. انظر بغية الوعاة ٢/٤٩.

(١٥) انظر شرح ابن الناظم ص٢٨٣.

(١٦) انظر المصدر السابق، ص٣٨٦.

أما ابن عقيل فقد استعان من النحاة واللغويين الذين نقل وأخذ من كتبهم وهم:

- سيبويه (١٨٠هـ) وقد نقل عنه ست وخمسون مرة[٢] ، وابن مالك (٦٧٢هـ) ذكره خمس عشرة مرة منها أربع مرات من التسهيل[٣]، ومرة واحدة من الكافية[٤]، وست مرات من بعض كتبه[٥]، ومرتين من غير تسمية المصدر[٦] ، والأخفش الأوسط (٢١٥هـ) وقد نقل عنه عشرون مرة[٧]، منها نقلة واحدة من كتابه المسائل[٨] ، والمبرد (٢٨٥هـ)، وقد نقل عنه تسع عشرة مرة[٩]، منها مرة واحدة من كتابه المقتضب[١٠] ، والفراء (٢٠٧هـ) وقد ذكره أربع عشرة مرة[١١] ، وأبو علي الفارسي (٣٣٧هـ) نقل عنه خمس عشرة مرة[١٢]، نقل من كتبه: الشيرازيات[١٣]، والتذكرة[١٤]، والبغداديات[١٥] ، وابن السراج (٩١١هـ) نقل عنه ثمان مرات[١٦]، منها مرة واحدة من كتابه الأصول[١٧]. ونقل خمس مرات من كل من: ابن عصفور (٦٦٩هـ)[١٨]، وابن الناظم (٦٢٦هـ)[١٩]، والخليل بن أحمد[٢٠]، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ)[٢١] . وأربع مرات من كل من: الشلوبين (٦٤٥هـ)[١]، والسيرافي (٣٦٨هـ)[٢]، وابن الأنباري[٣].

---

(١) انظر المصدر السابق، ص٥٢٥. وهو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت، كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبو عمر الشيباني والأثرم وابن الأعرابي، له معاني الشعر وتفسير دواوين العرب (ت سنة ٢٤٤هـ). انظر بغية الوعاة ٢/٢٤٩، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص١٩٨-١٩٩.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ص١٦-٢٦-٥٤-٩٠-٩٨-١٠١-١٠٢-١٠٧-١٤٠-١٤٩-١٥٠-١٥٣-١٥٤....

(٣) انظر المصدر السابق، ص٥٦.

(٤) انظر المصدر السابق، ص١٦٠-٣٩١-٤٠٥.

(٥) انظر المصدر السابق، ص٨١-١٥٢-١٦٩-٢٩٦-٣٣٠-٣٤٠.

(٦) انظر المصدر السابق، ص١٠٦-٣٦٥.

(٧) انظر المصدر السابق، ص٢٢-٧٦-٩٦-١٠٦-١٢٧-١٦٠-١٨٤-١٨٦-١٨٨-١٨٩-١٩٠....

(٨) انظر المصدر السابق، ص٣٢٠.

(٩) انظر المصدر السابق، ص٩٥-١٣٩-١٤٩-١٥٨-١٧٠-١٨٠-١٨٢-١٩٧-٣٠٩-٣١٧-٣٣٥-٣٤٠.....

(١٠) انظر المصدر السابق، ص٤٢٠.

(١١) انظر شرح ابن عقيل ص١٥٤-١٥٨-١٨٤-١٨٨-٢٤٣-٢٧٢-٣٠٣-٣٠٩-٣٤٩-٣٧٦-٤١٠.....

(١٢) انظر المصدر السابق، ص١٦-١٢٨-١٣١-١٣٩-١٥٤-١٥٨-١٧٠-١٨٩-٣٢١-٣٢٤-٣٤٣-٤٤٥.

(١٣) انظر المصدر السابق، ص١٠٧.

(١٤) انظر المصدر السابق، ص٣٢٠.

(١٥) انظر المصدر السابق، ص٤٢٠.

(١٦) انظر المصدر السابق، ص١٠٧-١٣٩-١٥٨-١٦٠-١٨٦-٤٢٥-٤٣٤.

(١٧) انظر المصدر السابق، ص٤٢٠.

(١٨) انظر المصدر السابق، ص٢٢-٨٠-١٢١-١٤٤-٤٢٠ منها نقلة من كتاب الإيضاح ص٢٢.

(١٩) انظر المصدر السابق، ص٢٧٩-٣٢٤-٣٨٥-٣٠٥-٤١٩.

(٢٠) انظر المصدر السابق، ص١٣-١٦٨-٣٥٦-٤٦٧-٥٨٥.

(٢١) انظر المصدر السابق، ص١٥٠-٣١٥-٣٦٣-٤٩١-٥٨٥.

- وثلاث مرات من كل من: المازني (٢٤٩هـ)[٤]، والجرمي (٢٢٥هـ)[٥]، مرتان منها من شرحه[٦].وابن برهان (٤٥٦هـ)[٧]، والزجاج (٣١١هـ)[٨]، والجوهري[٩]. ومرتين من كل من:الزمخشري (٥٣٨هـ)[١٠]، والصيمري[١١]، والجزولي[١٢]، والنحاس[١٣]، وابن كيسان (٢٩٩هـ)[١٤]، وثعلب (٢٩١هـ)[١٥]، منها مرة من كتابه الفصيح[١٦]، وابن خروف (٦٠٩هـ)[١٧]، والأخفش الصغير (٣١٥هـ)[١٨]، وابن درستويه[١٩]. ذكر منها كتابه الإرشاد[٢٠].ونقل مرة واحدة عن كل من: أبو بكر بن شقير[٢١]، وابن معط[١]، وابن هشام اللخمي[٢]،

---

(١) انظر المصدر السابق، ص١٧٠-٢٤٤-٢٧٨-٢٨٩.

(٢) انظر المصدر السابق، ص١٧٠-١٨٠-٣٢٦-٣٦٦.

(٣) انظر المصدر السابق، ص٨٠-١٧٠-٢٤٣-٤٣٣.

(٤) انظر المصدر السابق، ص٢٠٥-٣٠٩-٣٣٥.

(٥) انظر المصدر السابق، ص٤٧٩.

(٦) انظر المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٧) انظر المصدر السابق، ص١٣٩-٣٢١-٤٢٠.

(٨) انظر المصدر السابق، ص١٣٩-١٨٠-١٩٧.

(٩) انظر المصدر السابق، ص٩٠-١٧٠-٥٥٠. وهو إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح، كان إماما في اللغة والأدب، وخطه يضرب به المثل وصنف كتابا في العروض ومقدمة في النحو والصحاح في اللغة وهو الكتاب الذي بين أيدي الناس اليوم، (ت٣٩٣هـ)، وقيل في حدود الأربعمائة. انظر: بغية الوعاة ٤٤٦/١-٤٤٧، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص٤٩.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ص٣٢٠-٤٥٥.

(١١) انظر المصدر السابق، ص٣٨٦-٤١٣، وقد سبقت ترجمته في البحث.

(١٢) انظر المصدر السابق، ص٢٤٤-٢٨٤. وهو عيسى بن عبد العزيز بن يلخبت الجزولي البربري من علماء العربية، تصدر للإقراء بالمرية وولي الخطابة بمراكش، توفي فيها عام (٦٠٧هـ)، من كتبه: الجزولي في رسالة النحو، وشرح أصول ابن السراج، وشرح قصيدة بانت سعاد، والأمالي في النحو. انظر الأعلام ١٠٤/٥.

(١٣) انظر شرح ابن عقيل ١٣٨-٣٢١. وهو أبو جعفر النحاس المصري مولده ووفاته بمصر (ت٣٣٨هـ) كان من نظرا نفطويه وابن الأنباري، من مصنفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن. انظر الأعلام ٢٠٨/١.

(١٤) انظر شرح ابن عقيل ١٣٨-٣٢١.

(١٥) انظر المصدر السابق، ص٤٦٠.

(١٦) انظر المصدر السابق، ص٤٢٥.

(١٧) انظر المصدر السابق، ص٤١٨-٤٢٠.

(١٨) انظر المصدر السابق، ص١٨٩-٢٦٦.

(١٩) انظر المصدر السابق، ص٤٢٠. وهو عبد الله بن جعفر ابن درستويه ابن المرزبان من علماء اللغة، فارسي الأصل، توفي ببغداد (٣٤٧هـ)، ومن تصانيفه: تصحيح الفصيح، والإرشاد في النحو، ومعاني الشعر، وأخبار النحويين. انظر الأعلام ٧٦/٤.

(٢٠) انظر شرح ابن عقيل ص١٣٧.

(٢١) انظر المصدر السابق، ص١٣١.

والزاهد[٣]، والزجاجي[٤]، وابن أبي العافية[٥]، وابن الأخضر[٦] ، وأبو عبد الله الطوال[٧]، وأبو بكر الزبيدي[٨]، وابن طلحة[٩]، وأبي بكر بن طاهر[١٠].

وبعد تتبعنا لمصادر الشارحين من العلماء الذين استعانا بهم والذين صرحا بذكر أسمائهم، نجدهما يتفقان بالاستعانة في المرتبة الأولى بكتاب سيبويه، خاصة ابن الناظم، فقد أكثر من ذكر آرائه والاستعانة به، ويليه أهمية ابن مالك خاصة شرحيه الكافية الشافية والتسهيل، ومن بعده الأخفش الأوسط فقد أكثرا من ذكره في شرحيهما، ويليه الفراء والمبرد وبعض شروح الألفية الأخرى.

المطلب الثاني:ما اطرد عند أحدهما وقل عند الآخر

أولا : ما اطرد عند ابن الناظم وقل عند ابن عقيل :

من خلال الموازنة بين الشارحين في طريقة عرضهما وشرحهما لأبيات الألفية، لاحظنا أن ابن الناظم اطردت عنده بعض الأشياء التي قلت عند ابن عقيل وهي:

استهلاله بمقدمة لشرحه :

عند شرح ابن الناظم لأبيات الألفية نجده يكثر من الاستهلال بمقدمة من عنده لتوضيح معنى البيت ومراده وتهيئة ذهن القارئ والمتعلم.

---

(١) انظر المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢) انظر المصدر السابق، ص٤٢٠. وهو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي، من مصنفاته: كتابه الفصول، والمجمل في شرح أبيات الجمل، وكتت على شرح أبيات سيبويه للأعلم، ولحن العامة وشرح الفصيح، وشرح مقصورة ابن دريد. انظر بغية الوعاة ٣٨/١-٣٩.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ص١٦٠.

(٤) انظر المصدر السابق، ص١٨٦.

(٥) انظر المصدر السابق، ص١٨٩.

(٦) انظر المصدر السابق، ص١٨٩.

(٧) انظر شرح ابن عقيل ص٢٤٤. وهو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، حدث عن الأصمعي وقدم بغداد وسمع منه أبو عمر الدوري المقرئ، مات سنة (٢٤٣هـ). انظر بغية الوعاة ٥٠/١.

(٨) انظر شرح ابن عقيل ص٢١٧.

(٩) انظر المصدر السابق، ص٢٧٦. وهو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة، كان إماما في صناعة العربية، عارفا بكلام العرب، أخذ القراءات عن جابر بن ناصر الحضرمي وأبي بكر بن صاف، وأخذ الدروس العربية عن أبي بكر بن مالك الشيشي وجماعة، مات (٦١٨هـ). انظر بغية الوعاة ١٢١/١.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ص١٨٠.

وهو أبو بكر بن طاهر الاشبيلي القيسي، يروي عن أبي الغساني وروى عنه السهيلي. انظر نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ١٠١/١ (وهو لأحمد شهاب الدين الخفاجي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان).

من ذلك حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة التي يقول فيها ابن مالك:

ولا يكون الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة
وهل فتى فيكم، فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل بر يزين وليقس ما لم يقل

يقول ابن الناظم شارحا: (الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الغالب في النكرة ألا يفيد الإخبار عنها، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأنه محصل للفائدة، وقيد التعريف فيه الأصل وعدمه،وقد يعرفان، نحو: الله ربنا، وقد ينكران بشروط الحصول على الفائدة، وذلك في الغالب بأن يكون المبتدأ محضة...) [١].

وهكذا عرض الشارح حكم المبتدأ وهو التعريف وعلل له ثم بدأ في شرح مضمون الأبيات[٢].

ربطه لأبيات الألفية :

ومن منهجية ابن الناظم في شرحه أنه يربط بين أبيات الألفية ذات الموضوع الواحد، فيربط الأبيات السابقة باللاحقة، ليجعل الموضوع واحدا فيسهل على القارئ فهم الأبيات وربطها مع بعض، وقد كثر ذلك واطرد عند ابن الناظم وقل عند ابن عقيل، فلم تكن له إلا مواضع قليلة ربط فيها بعض الأبيات.

ومن أمثلة فيه ابن الناظم مضمون الأبيات السابقة باللاحقة مثلا، عند حديثه على النكرة والمعرفة، وأنواع المعارف الواردة في بيتي ابن مالك:

نكرة قابل أل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذي

يقول ابن الناظم بعد شرحه للبيتين وذكره للبيت الذي يليه: (لما فرغ من الكلام على المعرفة إجمالا أخذ في الكلام عليها تفصيلا) [٣]، فقال:

فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سم بالضمير

كثرة السؤال والإجابة :

ومما يزيد شرحه وضوحا ودقة، ما نجده من كثرة السؤال والإجابة المعبر عنها بقوله: (فإن قلت، قلت) والتي تدل على أن هذا الشرح تعليمي يعكس حلقات التدريس.

وهذه الميزة تزيد الشرح توضيحا ورؤية للمتعلم، فهو يتخيل السؤال من الطالب والمتعلم، فيعبر عنه بقوله (فإن قلت)، ويجيب هو من عنده ويعبر عن نفسه بقوله: (قلت)، وهذا مليء في شرحه ويقل جدا عند ابن عقيل. وتعد هذه الإجابات من لدن ابن الناظم هي علل للمسائل وليست من قبل الشروح.

---

(١) شرح ابن الناظم ص٨٠.

(٢) انظر المصدر السابق، ص٨٠-٨١.

(٣) شرح ابن الناظم ص٨١-٨٢.

من ذلك مثلا: ما ورد عند شرحه للأسماء الستة وإعرابها، فتخيل سؤالا من قبل طلابه. بقوله: (فإن قلت: لم أعتبر كون (ذو) بمعنى صاحب و(الفم) بغير الميم، قلت: احترازا من (ذو) بمعنى الذي، فإن الإعراب فيه البناء وإعلاما بأن (الفم) ما دامت ميمه باقية يعرب بالحركات وأنه لا يعرف بالحروف إلا إذا زالت ميمه...) [1].
[1].

_ **كثرة التعليل :**

وكذلك يكثر بدر الدين ابن الناظم من التعليلات، فلا تكاد تخلو مسألة عنده أو حكم ما بدون علة تعلله وتوضحه وتزيد شرحه دقة وسهولة.

ومن كثرته للتعليل، فمثلا في حديثه عن جواز اتصال الضمير بكان قال: (... وأما الصديق، فكنته، فإنه يجوز فيه الاتصال لشبهه بالمفعول، والانفصال أيضا، لأن منصوب (كان) خبر في الأصل، والخبر لا حظ له في الاتصال) [2].

ثانيا : ما اطرد عند ابن عقيل وقل عند ابن الناظم :

لقد كان لابن عقيل في منهجه ما كثر واطرد عنده عن ابن الناظم كإعرابه للشواهد والأمثلة وخلاصة شرحه لأبيات الألفية.

_ **إعرابه للشواهد والأمثلة :**

وما نجده لدى الشارحين إعرابهما لبعض الشواهد والأمثلة النحوية سواء التي يذكرها ابن مالك في أبيات الألفية أو التي يذكرها ويستدل بها الشارحان، وهذا نجده كثيرا ومليئا في شرح ابن عقيل. وما لاحظناه في إعراب ابن عقيل، يذكر إعراب الشاهد والمثال مباشرة دون ذكره للخلافات في بعض مواضع الإعراب أو ترجيحه لإعراب ما.

ومن إعرابه مثلا: عندما تحدث عن المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر، مستشهدا بقول الشاعر:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن[3]

يقول ابن عقيل معربا الشاهد: (فـ (غير) مبتدأ ومأسوف مخوفض بالإضافة وعلى زمن جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل وقد سد مسد الخبر) [4].

_ **ذكره خاتمة شرحه أبيات الألفية :**

اهتم ابن عقيل في منهجه في الشرح بذكر خلاصة بعد إتمامه من شرح بيت الألفية، وكأنه كان شاكا في استيفائه الشرح وتوصيله للأذهان أو ليصل بها ما

---

(١) شرح ابن الناظم ص١٨.

(٢) شرح ابن الناظم ص٣٩.

(٣) البيت من المديد، وهو منسوب لأبي نواس، وليس في ديوانه. انظر الخزانة ١/٣٤٥، وهو من شواهد شرح الأشموني ١/١٨٠ (ت: أحمد محمد عزوز، ط١، ٢٠١٠م).

(٤) شرح ابن عقيل ص٩٧.

سيشرحه فيربط الأبيات بعضها ببعض، لكي لا يشتت مضمون الأبيات، فيلخصها بخاتمة لما مضى، حاله في ذلك حال المعلم الذي يحاول جذب طلبته إليه وعدم قطعهم عما سلف.

ومن أمثلة ذكره لخاتمة شرحه الأبيات مثلا في باب النكرة والمعرفة وحديثه عن كيفية إعراب الفعل المعتل والذي يقول فيه ابن مالك:

فالألف انو فيه غير الجزم وأبد نصب ما كـ (يدعو ،يرمي)
والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن، نقض حكما لازما

ولما شرع في شرح وتوضيح البيتين جاء بخلاصة لهما بقوله:

(وحاصل ما ذكره أن الرفع يقدر في الألف والواو والياء وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو ويقدر في الألف) [١].

_المبحث الثاني : موقفهما من الأصول

الشارحان كغيرهما من نحاة العربية يلتمسان الحجج لإثبات سداد قواعدهم وإمداد النحو بالحياة والنمو والحركة، سواء أكانت هذه الأصول والاستدلالات سماعية من نقل وإجماع أم قياسية من قياس واستصحاب.

_المطلب الأول : السماع (النقل)

وهو أول أصول النحو مرتبة وأهمية، وهو كل ما نقل وسمع عن العرب الفصحاء. ويعرفه ابن الأنباري: (الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد العلة إلى حد الكثرة) [٢].

ويتمثل في القرآن الكريم وقراءاته ويليه الحديث الشريف وثالثها كلام العرب شعره ونثره.

أولا : القرآن الكريم وقراءاته :

يعد القرآن الكريم وقراءاته أصل هذه النقول وأولاها وهو المصدر الرئيس الأول في الاحتجاج. وهذا ما كان لدى الشارحين، فكان له النصيب الأوفى في الاستدلال، ونجدهما قد التزما بترتيب الشواهد على الأصل، فقدما القرآن وقراءاته ويليه الحديث ثم الشعر والنثر إن اجتمعت هذه الأصول.

ويعد شرح ابن الناظم مليئا بالشواهد القرآنية والشعرية حيث كان عدد الشواهد القرآنية أربعمائة وتسعة وثمانين شاهدا قرآنيا منها ثلاثة وأربعون شاهدا مكررا، وكل هذه الشواهد أرجعها إلى مواضعها من السور.

أما ابن عقيل فكان عدد شواهده يصل إلى مائتين واثنين وخمسين شاهدا قرآنيا منها تسعة وثلاثون شاهدا مكررا.

---

(١) شرح ابن عقيل ص٤٥.

(٢) لمع الأدلة ص٨١، الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥-٤٦.

وما نلاحظه من عدد شواهد الشارحين، أن شرح ابن الناظم يفوق شرح ابن عقيل في عدد الشواهد، فهو يقارب ضعف شواهد ابن عقيل وهذا ما يزيد شرح ابن الناظم وضوحا.

وكما قلنا إن الشارحين قد التزما بترتيب الشواهد على الأصل في حال اجتماعهما أو اجتماع اثنين منها فيقدمان القرآن الكريم وقراءاته ويليه الحديث ثم الشعر، ولم يخالفا الأصل إلا نادرا.

من ذلك مثلا نجد ابن الناظم عندما تحدث عن مجيء (خال - ظن – حسب) بمعنى اليقين[1]، مستشهدا عن ذلك بشاهدين وهما، قول الشاعر:

دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعي به وهو أول[2]

ثم أتبعه بشاهد قرآني وهو قوله تعالى: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾[3].

وقد قل ذلك عند ابن عقيل أيضا، فعند حديثه مثلا عن مجيء الحال النكرة بعد نفي أو شبه نفي[4]، مستشهدا لما وقع بعد نفي بقول الشاعر:

ما حم من موت حمى واقيا ولا ترى من أحد باقيا[5]

وأعقبه بشاهد قرآني آخر وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[6].

ونجد في شواهدهما القرآنية، إذا اكتفيا بقوله تعالى. فهي برواية حفص لأنها تعد الرواية المتداولة عندهما في الشرح، أما إذا كانت الآية المستشهد بها ليست برواية حفص، فإنهما يعبران عن ذلك بذكر القراءة دون ذكر اسم القارئ، كقولهما: (قرئ – قرأ بعضهم – كقراءة – قراءة من قرأ...).

وهذا نجده عند ابن عقيل أكثر من ابن الناظم، فهو لا ينسب القراءة لقارئيها إلا نادرا[7]، وكذلك نجده يستشهد بالقراءات الشاذة أكثر من ابن الناظم وهذا ما نجده نجده خلال عرضنا لأمثلة من شواهدهما، وقبل ذكرنا لنماذج من شواهد الشارحين، نذكر أسماء القراء الذين استعان بهم الشارحان في شرحيهما. فابن الناظم استعان بواحد وثلاثين قارئا من القراء، واستعان ابن عقيل بخمسة عشر قارئا.

---

(1) انظر شرح ابن الناظم ص١٤٤.

(2) البيت من الطويل وهو لنمر بن تولب. انظر جمهرة أشعار العرب للقرشي ص١٩١، تلخيص الشاهد ص٤٣٧، شرح شواهد المغني ص٦٢٩، وهو من شواهد شرح الأشموني ٣٠٦/١، الهمع ١٥٠/١.

(3) سورة الكهف: آية ٥٣.

(4) انظر شرح ابن عقيل ص٣١٩-٣٢٠.

(5) البيت من السريع، مجهول قائله. انظر معجم شواهد العربية ص٢٥٢-٧٧٦، وهو من شواهد الأشموني ٤٦٣/١، وشرح عمدة الحافظ ص٤٤٢.

(6) سورة الحجر: آية ٤.

(7) وهو قوله تعالى: "ومن يشاق الله" في سورة الحشر (٥٧)، حيث استشهد بها بجواز الفك والإدغام في الفعل المدغم عينه في لامه، إذا دخل عليه جازم، وربما ذكر اسم السورة هنا، لأنه قد وردت هذه اللفظة بالفك والإدغام في آيات أخر غير هذه السورة منها (الآية ١٣ من سورة الأنفال والآية ١١٥ من سورة النساء.

_الشواهد التي اتفق في ذكرها الشارحان :

اتفق الشارحان في عدد من الشواهد القرآنية حيث بلغ عدد الشواهد المتفق عليها إلى مائة وخمسة وتسعين شاهدا من بينها مثلا:

استشهد في باب الإضافة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[١] بإكساب المضاف المؤنث التأنيث من المضاف إليه، بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه[٢]. حيث جعله ابن عقيل شاهدا وجعله ابن الناظم مثالا بعد أن استشهد بقول الشاعر:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمـ ـــر معين على اجتناب الثواني[٣]

وجعله الآية السابقة مثالا يمكن أن يكون مثله.

ويرد الخضري في حاشيته من الجانب اللغوي بقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٤] فإن لفظة (قريب) جاءت بصيغة التذكير هكذا مع أنها صفة لمؤنث، إذ لم يكتسب التذكير بالإضافة إلا لا إضافة هنا، فالحق أن لفظ قريب في غير النسب (أي القرابة) ويستوي فيه المذكر والمؤنث، وجعل إطلاق ابن عقيل الآية ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ شاهدا سوء أدب منه، لأن الله سبحانه وتعالى منزه عن أن يوصف بذكورة أو غيرها من أوصاف الحوادث[٥]، فابن عقيل لم يكن موفقا في ذلك،وربما كان ابن الناظم متحرجا بالاستدلال بها.

ومن اتفاقهما بالاستشهاد بالقراءات مثلا :

وفي باب الموصول: استشهدا بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[٦] بالرفع، على جواز حذف العائد الموصول عند الكوفيين، طالت الصلة أو لم تطل، حيث دل ابن الناظم على أنها قراءة بقوله (ومنه قراءة بعضهم)[٧]، وعبارته تدل على أنها قراءة.

أما ابن عقيل فقد عبر عنها بقوله: (ومنها قوله تعالى)[٨] دون التعبير بقراءتها. ولم يوضح أن هذه القراءة شاذة، والقراءة المتواترة بالنصب بل عبارته توحي بأنها قراءة الجماعة.

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص٢٧٧، ابن عقيل ص٣٦١.

(٢) سورة الأعراف: آية ٥٦.

(٣) البيت من الخفيف مجهول قائله. انظر خزانة الأدب ٣٦٩/٣، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٠٤/٣، الهمع ٤٩/٢، توضيح المقاصد ٣٨٥/١، الأشموني ٧٤/٢.

(٤) سورة الشورى: آية ١٧.

(٥) انظر حاشية الخضري ١٤/٢.

(٦) سورة الأنعام: آية ١٥٤. وهي قراءة الحسن الأعمش ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. انظر: الإتحاف ص٢٢٠، معاني القرآن للفراء ٣٦٥/١. وقال صاحب المحرر الوجيز بأنها قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق، وقد خطأ الزجاج قول الكوفيين برفع (أحسن) هنا. انظر المحرر الوجيز ٤٩٦/٣.

(٧) انظر شرح ابن الناظم ص٦٦.

(٨) انظر شرح ابن عقيل ص٨٤.

_أما الشواهد القرآنية التي انفرد بها ابن الناظم مثلا:

استشهد بقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١] في مجيء الضمير منفصلا متقدما على عامله، يقول: (... فحق الضمير المنفصل ألا يكون إلا حيث يتعذر الاتصال، كما إذا تقدم على العامل) [٢].

وقوله: (وإذا خففت (إن) فوليها الفعل، فالغالب كونه ماضيا ناسخا للابتداء) [٣]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿قَالَ تَاللهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[٥].

_ومن تفرده بالقراءات مثلا :

استشهد بدر الدين ابن الناظم في جواز مجيء جواب الشرط مرفوعا إذا كان الشرط المضارع والجزاء مضارعا، فالأصل وجوب الجزم فيهما[٦].

فاستدل ببيتين من الشعر ثم أعقبهما قراءة طلحة بن سلمان لقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[٧] برفع يدرككم.

واستشهد بقراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾[٨] بنصب الأعز على الحال المعرفة بأل، وقد عبر عن ذلك بقوله: (وقد يجزم الحال معرفا بالألف واللام أو الإضافة، فيحكم بشذوذه وتأويله بنكرة) [٩].

وبعد ذكرنا للشواهد التي انفرد بها ابن الناظم نذكر الآن التي انفرد بها ابن عقيل.

_ومما تفرد به ابن عقيل مثلا :

استشهاده لرأي الحلمية التي تتعدى إلى مفعولين[١٠]، بقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[١١].

---

(١) سورة الفاتحة: آية ٥.

(٢) شرح ابن الناظم ص٣٨.

(٣) المصدر السابق، ص١٢١.

(٤) سورة البقرة: آية ١٤٣.

(٥) سورة الصافات: آية ٥٦.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص٣٩٨.

(٧) سورة النساء: آية ٧٨. بالفك هكذا قراءة طلحة بن سليمان ص٣٣، انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٣٣، ط/١٩٢٤م، مكتبة المتنبي، القاهرة. وقال صاحب المحتسب بأن ابن مجاهد رد هذه القراءة لأنه موجود في الشعر والضرورة. انظر المحتسب ١/١٩٣.

(٨) سورة المنافقون: آية ٨. وهي قراءة الحسن البصري. انظر الإتحاف ٢/٥٤٠، وفي البحر المحيط هي قراءة الحسن وابن أبي عبلة والسبتي. انظر ١٠/١٨٣.

(٩) شرح ابن الناظم ص٢٣١.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ص٢١٩.

(١١) سورة يوسف: آية ٣٦.

واستشهد بقوله تعالى: ﴿كَأَن لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[١] في مجيء خبر (كأن) المخففة جملة فعلية مصدرة بلم[٢].

_ومما تفرد به من القراءات :

استشهد بقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾[٣] بتخفيف الذال وكذابا مصدر (كذب) مضعف العين على وزن فعل، فالأصل في مصدره (فعال) بالتشديد. وقد يأتي على فعال بالتخفيف[٤]، كما في القراءة السابقة، ونجد ابن عقيل بأنه لم يذكر قارئ القراءة، مكتفيا بالإشارة على قراءتها بقوله: (وقد قرئ).

ثانيا: الحديث الشريف :

رغم تعصب النحاة المتقدمين من بصريين وكوفيين من الاستشهاد بالحديث والأخذ به، إلا أن ابن مالك صاحب الألفية، أكثر من الاستشهاد به فخالف النحاة من قبله.

أما عن الشارحين، فهما ليس من المانعين للاستشهاد به، فنجدهما يميلان له في حنايا شرحيهما. فنجد لابن الناظم في شرحه اثنان وأربعين حديثا فهو يعد عدد مشكور له بمقارنته بالكتب الأخرى والتي يندر فيها هذا العدد، فهو من المنصفين بالأخذ به.

أما ابن عقيل، فقد كان متأثرا إلى حد ما بشيخه أبي حيان، لأن أبا حيان من أشد النحاة تعصبا ورفضا للاستشهاد بالحديث الشريف، وقد نهى على ابن مالك كثرة الاستدلال به، لروايته بالمعنى، ومعظم رواته كانوا من الأعاجم، وتضمن شرح ابن عقيل ثمانية عشر حديثا، وقد اتفق وابن الناظم في ثلاثة عشر منها.

ويصدران للاستشهاد بالحديث بقولهما: (يقول ﷺ - أو أي عبارة من عبارات الصلاة على الرسول مشابهة لهذه العبارة – أو جاء في الحديث أو ما يشبهها،وأحيانا يسندانه إلى أحد المسانيد الصحيحة كالبخاري وغيره)[٥].

_ومن اتفاقهما بالاستشهاد بالحديث مثلا :

عند حديثهما في باب المعرب والمبني عن الملحق بجمع المذكر السالم وإعرابه حيث تعرب لفظ (سنين) بالحركات على النون مع بقائها عند الإضافة

---

(١) سورة يونس: آية ٢٤.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ص١٩٤.

(٣) سورة النبأ: آية ٢٨. وهي قراءة الكسائي، وقرأ الباقون بالتشديد، انظر حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة ص٧٤٦-٧٤٧ (ت: سعيد الأفغاني)، ط٢، ١٩٧٩م، مؤسسة الرسالة، سوريا.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ص٣٩٩.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم ص٤٩٩، ٥٠٩، شرح ابن عقيل ص٥٣٠-٥٨٥-٣٠٩.

ومعاملتها معاملة (حين)[١]. استشهدا لذلك بقوله ﷺ: "اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف"[٢].

وفي حديثهما عن لغة (أكلوني البراغيث) في باب الفاعل من جعل الضمائر (ألف الاثنين – واو الجماعة – ونون الإناث) مجرد حروف دالة على التثنية والجمع[٣] – استشهدا لهذه اللغة القليلة – بقول الرسول ﷺ "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[٤].

ومما انفرد به ابن الناظم من الاستشهاد بالحديث :

قد انفرد ابن الناظم بتسعة وعشرين حديثا، منها مثلا على سبيل المثال لا الحصر:

عند حديثه عن حالات حذف الخبر وجوبا والت يمنها وقوعه بعد (لولا) فإذا لم يدل عليه دليل، وجب ذكره[٥]، مستشهدا ببيت من الشعر وأعقبه بقول الرسول ﷺ: ﷺ: "لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فجعلت لها بابين"[٦].

ومما انفرد به ابن عقيل :

أما ابن عقيل فقد انفرد بأربعة أحاديث منها:

حديثه عن اللام الداخلة في خبر إن المخففة، حيث اختلف في نوعها هل هي لام ابتداء أدخلت للفرق بين إن النافية وإن المخففة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق، يقول ابن عقيل: (وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله ﷺ "قد علمنا إن كنت لمؤمنا"[٧]، فمن جعلها لام الابتداء أوجب أوجب كسر (إن) ومن جعلها لاما أخرى فتح أن)[٨].

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص٢٧، شرح ابن عقيل ص٣٩.

(٢) أخرجه البخاري برواية أخرى من غير تنوين (سنين) ومن غير الجار والمجرور قبلهما: "اللهم اجعلها سنين كسني يوسف" ح١٠٠٦، ١/٢٥٤، وأخرجه مسلم ح٢٩٥، ص٢٤٥.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص٥٩، شرح ابن عقيل ص٢٣٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، باب فضل ص٣لاة العصر ح٥٥٥، ١/١٤٦، وأخرجه مسلم في صحيحه ح٢١٠، ص٢٣٠.

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص٨٧.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) وهذا القول لأسماء رضي الله عنها. وهذا القول لها حين خسفت الشمس: "... يؤتى أحدكم فيقال: ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن أو الموقن – لا أدري أي ذلك – قالت أسماء: فيقول محمد رسول الله، جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وآمنا واتبعنا، فيقال: نم صالحا فقد علمنا إن كنت لمؤمنا وأما المنافق أو المرتاب لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئا فقلته". أخرجه البخاري ح١٨٢، ١/٧٩.

(٨) شرح ابن عقيل ص١٧٩.

أي أنه قد يستشهد بالحديث في مسألة خلافية جرت بين النحاة، فهو يتخذه مدارا لذلك الخلاف وبيان ثمرته على أساس الاحتمالين الواردين فيه.

ثالثا: كلام العرب (شعرا – نثرا) :

من الأصول السماعية كلام العرب الشعري منه والنثري وهو الأصل الثالث من أصول النحو، وقد اهتم به الشارحان كما اهتم به جميع النحاة، فأخذا به، ويعد سماعهما به غير مباشر فهما من نحاة القرن السابع الذين لم يدركوا عصر الاستشهاد، ولنبدأ أولا بالشاهد الشعري عند الشارحين.

_كلام العرب الشعري :

كلا الشارحين اعتمدا على الشاهد الشعري في شرحيهما اعتمادا كبيرا حيث بلغت شواهد ابن الناظم ستمائة وتسعة وتسعين شاهدا وشواهد ابن عقيل بلغت ثلاثمائة وتسعة وخمسون شاهدا، أما عدد الشواهد التي اتفقا في ذكرها فبلغت مائتين وأربعين شاهدا، وأما عن شواهدهما فكانت من العصور المحتج بها ومن الشعراء المحتج بهم الموثوق بفصاحتهم، فيأخذان بأشعار الطبقات الثلاث الأولى وهي طبقة ما قبل الإسلام وطبقة المخضرمين وطبقة الإسلاميين سواء عرف القائل أم لم يعرف، وكذلك أخذا من الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين والتي يعد الاستشهاد بها على سبيل التمثيل فقط دون الاحتجاج والاستدلال بها.

كما اتفق الشارحان في عدم نسبة الشواهد إلى قائليها، فيكتفيان بذكر (قال الشاعر، كقوله، كقول الراجز، كما جاء في الشعر...) إلا قليلا. فابن الناظم نجد له خمسة وستون شاهدا فقط من شواهده نسبه إلى شعرائها وقائليها، ونجد لابن عقيل سبعة أبيات فقط نسبها لقائلها.

_ومن الشواهد التي اتفق الشارحان بذكرها مثلا :

استشهدا – عند حديثهما عن فتح نون المثنى وهي لغة قوم من العرب[(١)] – بقول الشاعر:

على أحوذيين استقلت عشية   فما هي إلا لمحة وتغيب[(٢)]

_ومما انفرد به ابن الناظم على سبيل المثال:

عند حديثه عن جواز تقديم معمول (ما) على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا[(٣)]، استشهد بقول الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من منى   وما كل من وافى منى أنا عارف[(١)]

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص٢٨، شرح ابن عقيل ص٣٦.

(٢) البيت من الطويل وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ص١٥ (ط/ دار صادر)، وفي الخزانة ٤٥٨/٧، وهو من شواهد الدرر ١٣٧/١، والمفصل ١٤١/٤، والتصريح ٧٨/١.

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص١٠٤-١٠٥.

استشهد بدر الدين ابن الناظم بقول الشاعر:

وكريمة من آل قيس ألفته حتى تبذخ فارتقى الأعلام[٢]

في جواز حذف حرف الجر (إلى) ومعاملته معاملة (رب)[٣].

_ومما انفرد به ابن عقيل مثلا :

عند حديثه عن الاسم الواقع بعد واو المعية المنصوب بتقدير فعل مناسب له[٤]. استشهد ابن عقيل بقول الشاعر:

علفتها تبنا وماء باردا[٥]

تنتصب غدوة بعد لدن[٦]، مستشهد ابن عقيل لذلك بقول الشاعر:

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب[٧]

حيث اختلف في إعرابها فقيل إنها منصوبة على التمييز وقيل إنها خبر لكان المحذوفة والتقدير: (لدن كانت الساعة غدوة).

_كلام العرب النثري :

استخدم الشارحان أقوال العرب وأمثالهم الجاهلية منها والإسلامية والفصيحة في تقرير قواعدهما وتوضيحيهما ولم يأخذا من الأقوال المولدة والحديثة التي فسدت ألسنتهم وابتعدت عن الفصاحة.

فنجد لابن الناظم مائة وخمسون قولا منها ثلاثة وثلاثون مثلا من أمثال العرب. ونجد لابن عقيل ثمانية وثلاثون قولا منها تسعة أمثال فقط. وما نلاحظه عند المقارنة بين الشارحين دائما بالشواهد تفوق شواهد ابن الناظم كثيرا عن شواهد ابن عقيل فهو يهتم بكثرة الشواهد زيادة للتوضيح ومن شواهدهما على سبيل المثال لا الحصر:

عند حديث ابن الناظم في باب (تعدي الفعل ولزومه) عن حذف العامل الناصب للفضلة جوازا ووجوبا. فيحذف جوازا إذا دل على الفعل قرينة حالية أو

---

(١) البيت من الطويل مجهول قائله. انظر الخزانة ٢٧٧/١،وهو من شواهد الكتاب ٣٢٠/١، والهمع ١٨٩/١، وأوضح المسالك ١٥٣/١، والتصريح ١٧٧/١. وقد نسبه ابن يعيش إلى منذر بن درهم الكلبي. انظر المفصل ١١٨/١.

(٢) البيت من الكامل وهو جهول قائله. انظر المعجم المفصل في شواهد العربية ص١٠٣،وهو من شواهد الأشموني ٥٤/٢، والهمع ٣٩/٢، والدرر ١٩٢/٤.

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص٢٧٠.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ص٢٩٤.

(٥) البيت من بحر الرجز وهو صدر بيت عجزه: (حتى شتت همالة عيناها) وهو جهول قائله. انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٤٧، وشرح شواهد المغني ٥٨/١، والخزانة ١٣٩/٣، وهو من شواهد الإنصاف ص٣٥٧، والهمع ١٣٠/٢.

(٦) انظر شرح ابن عقيل ص٣٧٠.

(٧) البيت من الطويل وهو مجهول قائله، وهو من شواهد الهمع ٢١٥/١، والتصريح ٤٦/٢.

مقاليـة، كقولـك: لمـن يتأهـب للحـج: مكـة بإضـمار (تريـد)، أي: تريـد مكـة، وقولـك: (زيدا) لمن قال لك: من ضربت.

أما وجوب الحذف، فيحذف الفعل وجوبا إذا فسره الاسم المنصوب الذي بعده كقولك: أزيدا رأيته؟ أو كان تحذيرا بـ (أيا) مطلقا بتكرار أو عطف كقولك: إياك الأسد وإياك والأسد وإياك إياك... أو إغراء بتكرار أو عطف كقولك: السلاح السلاح والسيف والرمح.

وقول ابن الناظم: (ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك إلا ما كان واردا مثلا، أو كالمثل في كثرة الاستعمال كقولهم: (كليهما وتمرا) (١)، و(امرأ ونفسه) و(الكلاب على البقر) (٢) و(أحشفا وسوء كيلة) (٣).

_ ومما استدل به ابن عقيل مثلا :

عند حديثه عن (كان) الزائدة التي تزاد بين الفعل ومرفوعه يقول: (وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم) (٤). فكان هنا زائدة لوقوعها بين الفعل الفعل (يوجد) ومرفوعه (أفضل).

_ ومما اتفق في ذكره الشارحان مثلا :

استشهد الشارحان بقول العرب: (هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا)(٥)، في ورود نصب المصدر على الظرفية إذا كان عامله من غير لفظه(٦). وعبر عنه الشارحان بالشذوذ ولا يقاس عليه خلافا للكسائي كما يقول ابن عقيل(٧)، لأن الأصل في هذه المصادر أن تجر بحرف الجر (في) والتقدير: في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا.

---

(١) أي: كلاهما التي وأريد تمرا ص٢٠٠، انظر الأمثال لابن سلام (ت: عبد المجيد قطامش)، ط١، ١٩٨٠م، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت. وفي مجمع الأمثال (كلاهما وتمرا). انظر ٣٨/٣، وجمهرة الأمثال ١٤٧/٢.

(٢) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني لا ضرر عليك فخلهم. انظر مجمع الأمثال للميداني ٢٢/٣ (ت: محمد أبو الفضل إبراهيم)، وجمهرة الأمثال ١٤٧/٢ (ت: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش) ط١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.

(٣) الكيلة فعلة من الكيل، وهي تدل على الهيئة والحالة نحو: الركبة والجلسة. والحشف: أردأ التمر. أي: أتجمع حشفا وسوء كيل! ويضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين. انظر: مجمع الأمثال ٣٦٧/١، كتاب الأمثال ص٢٦١.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ص١٤٤.

(٥) يقول العرب هو مني مقعد القابلة أي قريب قرب القابلة التي تولد المرأة، ومزجر الكلب ويراد به الذم أي بعيد كبعد المكان الذي يزجر فيه الكلب، ومناط الثريا أي كبعد الثريا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة. انظر شرح ابن عقيل (ت: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ص٢٨٨.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص٢٠١-٢٠٢، وشرح ابن عقيل ص٢٨٨.

(٧) انظر شرح ابن عقيل ص٢٨٨.

_المطلب الثاني : القياس

وهو الأصل الثاني من أصول النحو ويعرفه ابن الأنباري: (وهو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة)(١).

فالنحو كله قياس وهو يقوم على السماع، فأهميته لا تنقص عن أهمية السماع، يقول الأنباري: (اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس.. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو)(٢).

ومن تعريفه تتبين لنا أركانه المشروطة وهي أربعة:

الركن الأول: وهو المقيس وهو الأصل.

الركن الثاني: وهو المقيس عليه وهو الفرع.

الركن الثالث: العلة الجامعة بينهما.

الركن الرابع: وهو الحكم.

أما عن الشارحين فقد اهتما به، إلا أن ابن الناظم استخدمه بنسبة أكثر من ابن عقيل. وهذا ما نجده دائما خلال عرضنا نسبة استشهاد الشارحين، ومن قياسهما مثلا:

عند حديثهما في باب النكرة والمعرفة عن الضمائر، يقول ابن مالك:

وكل مضمر له البنا يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

ومؤداه أن الضمائر حكمها البناء، قياسا بالحروف عند الشارحين فينسى الضمير لمشابهته الحرف، فقد ذكرا وجوه الشبه بين الضمير والحرف، يقول ابن الناظم: (المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف في المعنى، لأن كل مضمر متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهو من معاني الحروف)(٣).

ويقول ابن عقيل: (المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف في الجمود ولذلك لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع)(٤).

_ومما تفرد به ابن الناظم من قياسه لبعض المسائل مثلا :

قياسه عمل (إن) وأخواتها على (كان) في الاستعمال، بقوله: (وهذه الحروف شبهة بـ(كان) لما فيها من سكون الحشو وفتح الآخر ولزوم المبتدأ والخبر، فعملت عكس عمل كان ليكون المعمولان كمفعول قدم وفاعل أخر. فتتبين فرعيتها، فلذلك نصب الاسم ورفعت الخبر)(٥).

---

(١) لمع الأدلة ص٩٣.

(٢) الاقتراح ص١٥٣، تحقيق وتعليق أ. د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط٣، ٢٠٠٧م، مكتبة الآداب.

(٣) شرح ابن الناظم ص٣٥.

(٤) شرح ابن عقيل ص٤٨.

(٥) شرح ابن الناظم ص١١٧.

وهذا القياس هو قياس ابن مالك يقول في شرحه للتسهيل: (ولهن شبه بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسا، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر، تنبيها على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار، فكانت كالعهد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابهما) [١].

وتبعهما في هذا القياس ابن هشام في التوضيح[٢] والمرادي[٣].

_ومن قياس ابن عقيل مثلا :

عند حديثه في الإضافة عن الأسماء الملازمة للإضافة ومنها (لدن) وهي مبنية. (لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية، وابتداء الغاية، وعدم جواز الإخبار بها)[٤].

وزاد ابن هشام وجه شبه آخر وهو عدم التصرف[٥].

_المطلب الثالث : الإجماع

وهو أصل من أصول النحو السماعية وهو مستمد من أصول الفقه ومن إجماع الفقهاء، ويعني به إجماع النحاةعلى مسألة ما،واتفاقهم عليها.ويعرفه ابن الأنباري بقوله:(هو إجماع نحاة البصرة والكوفة) [٦].

وقد ورد عند ابن مالك وكذا نجده لدى الشارحين، ويعبران عنه بصيغ مختلفة كقولهما: (باتفاق – أو باتفاق النحاة – أو متفق عليه أو إجماعهم، وجمع، ما أجمع عليه البصريون والكوفيون – مرضي عند الجميع – بلا خلاف). وغيرها من الصيغ والعبارات التي تدل على دليل الإجماع من قبل النحاة. فمن إجماع الشارحين مثلا:

عند حديثهما في باب ظن وأخواتها عن جواز حذف المفعولين أو أحدهما، يقول ابن مالك:

ولا تجز هنا بلا دليل   سقوط مفعولين أو مفعول

أي أنه يجوز حذف مفعولي ظن وأخواتها أو أحدهما إذا دل على حذفها دليل، وهذا هو رأي ابن مالك ووافقه فيه الشارحان،يقول ابن الناظم: (أما إذا لم يدل على المحذوف دليل لم يجز حذفه باتفاق) [٧].

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٨٧.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٢١٠.

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/٢٠٠-٢٠١.

(٤) شرح ابن عقيل ص٣٦٩.

(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢/٤٦، ومن قياس ابن عقيل انظر ص١٦-١٧-١٨-٤٨-١٤٩-١٥١-٢٩١-٣٦٦-٣٦٩-٤٠٣-٤٨٧-٥٢٧.

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو ص١٤٦.

(٧) شرح ابن الناظم ص١٥٢.

وهذا ما ذكره ابن عقيل أيضا إلا أنه لم يذكر لنا صيغة الإجماع وهو مفهوم من كلامه يقول: (... فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما)[١].

_ومما تفرد به ابن الناظم من إجماع مثلا :

عند حديثه في باب الحال عن جواز مجيء الحال من المضاف إليه فيجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال وإذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[٣].

حيث جاءت (إخوانا) حالا من المضاف إليه (صدور) وهو جزء من المضاف إليه، وجاءت كلمة (حنيفا) حال من المضاف إليه (ملة) وهي جزء من المضاف إليه أيضا. فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال وليس جزءا من المضاف إليه يقول ابن الناظم: (فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب بلا خلاف)[٤].

ورد على هذا الإجماع ابن عقيل بقوله: (وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى إن هذه الصورة مصنوعة بلا خلاف ليس بجيد، فإن مذهب الفارسي جوازها ومضى نقله أبو الشريف السعادات ابن الشجري في أماليه)[٥].

_ومن إجماع ابن عقيل مثلا :

عند حديثه في باب الابتداء عن حالات وجوب تقديم الخبر ومنها أن يكون المبتدأ نكرة ليس له مسوغ إلا تقدم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: عندك رجل، وفي الدار امرأة، فلا يجوز: رجل عندك ولا امرأة في الدار، ويقول ابن عقيل عن حكمه: (وأجمع النحاة العرب على منع ذلك)[٦].

وفي باب كان وأخواتها، يقول ابن مالك:

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

أي أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول الخبر الذي ليس بظرف أو جار ومجرور، يقول ابن عقيل: (فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرور جاز إيلاؤه (كان) عند البصريين والكوفيين)[٧].

---

(١) شرح ابن عقيل ص٢٢١.

(٢) سورة الحجر: آية ٤٧.

(٣) سورة النحل: آية ١٢٣.

(٤) شرح ابن الناظم ص٢٣٨.

(٥) شرح ابن عقيل ص٣٢٤.

(٦) شرح ابن عقيل ص١٢١.

(٧) المصدر السابق، ص١٤٠.

_المطلب الرابع : الاستصحاب

استصحاب الحال مصطلح من مصطلحات علم أصول الفقه التي استخدمها علماء أصولا لنحو، ويعرفه الأنباري بقوله: (إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل)(١).

ومن تمسك بهذا الدليل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، يقول ابن الأنباري: (من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل)(٢).

وقد استدل به ابن مالك وتبعه الشارحان في ذلك، ونجده بنسبة أكثر عند ابن الناظم. وقد صرح بذكره في معظم مواضع الاستدلال بلفظة (استصحب الأصل)، بخلاف ابن عقيل، فلم نجد له تصريحا باسمه في أي من مواضعه ويعبر عن ذلك بكلمة الأصل في كذا.

ومن استدلال الشارحين بالاستصحاب مثلا:

ففي باب المعرب والمبني، يقول ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكنا

ومراده أن الحروف كلها مبنية، وأن الأصل في البناء أن يكون على السكون، وأتبع الشارحان ابن مالك في أصل البناء وهو السكون(٣).

وفي باب الابتداء يقول ابن مالك:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

وهل فتى فيكم فما خل لنا ....

حيث شرع الشارحان بذكر الأصل في المبتدأ والخبر، فأصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة(٤).

ومما تفرد به ابن الناظم من دليل الاستصحاب مثلا:

عند حديثه في باب المعرب والمبني عن أوجه الشبه بين الاسم والحرف في البناء، فيبني الاسم إذا شابه الحرف في أربعة مواضع وهي (شبه في الوضع – والمعنى- والاستعمال والافتقار).

ولما تحدث عن بناء الاسم لشبهة الحرف في المعنى لفظا ومعنى كـ (متى وهنا) وكالمنادى المفرد المعرفة نحو ما زيد، ثم علل لإعراب (أي) عندما تأتي بمعنى الاستفهام والشرط نحو: أيهم رأيت؟ وأيهم تضرب؟ أضرب بقوله: (ولو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استصحب لأنه الأصل في الاسم وذلك

---

(١) الاقتراح ص٢٢٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٥/١ (ت: محمد محيي الدين، ط٢٠٠٧، المكتبة العصرية، بيروت).

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص١٥، شرح ابن عقيل ص٢٢.

(٤) انظر المصدر السابق، ص٨٠، المصدر السابق، ص١٠٩.

نحو: أي في الاستفهام.. وفي الشرط – فإنها بالنظر إلى تضمنها معنى الحرف تستحق البناء. لكنه عارض ذلك لزوم الإضافة إلى الاسم المفرد التي هي من خواص الأسماء فأعربت) [1].

وفي باب إن وأخواتها وحديثه عن إن المخففة من الثقيلة يقول ابن مالك:

وخففت إن فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل

يقول ابن الناظم شارحا: (تخفف (إن) فيجوز فيها حينئذ الإعمال والإهمال وهو القياس، لأنها إذا خففت يزول اختصاصها بالأسماء وقد تعمل استصحابا لحكم الأصل فيها) [2].

ومما تفرد به ابن عقيل من دليل الاستصحاب مثلا:

عند حديثه في باب الحال عن مجيئها جملة يقول ابن مالك:

وموضع الحال تجي جملة كـ (جاء زيد وهو ناو رحله)

يقول ابن عقيل شارحا: (الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد.. وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة) [3].

وفي باب ما لا ينصرف، يقول ابن مالك:

والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد أو كفعلا

والعدل والتعريف مانعا سحر إذابة التعيين قصدا يعتبر

أي أنه يمنع صرف الاسم للعلمية وشبهها والعدل ومنها: لفظ (سحر) إذا أريد منه يوم بعينه نحو: جئتك يوم الجمعة سحر، فلفظة سحر ممنوعة من الصرف للعدل وشبهة العلمية، فهو معدول عن لفظ (السحر) لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بأل، فعدل به عن ذلك وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف) [4].

---

(1) شرح ابن الناظم ص١٣.

(2) المصدر السابق، ص١٢٨.

(3) شرح ابن عقيل ص٣٢٨.

(4) المصدر السابق، ص٥٠١، ومن ذكره دليل الاستصحاب انظر ص٢٠-٢٢-١١٥-٢٤٠-٢٤٤-٢٨٦-٣١٦-٣٢٨-٣٤٥-٥٠١-٥٤٧.

الفصل الثاني : استدراكات الشارحين على ابن مالك

الأصل تأييد شراح الألفية لناظمها، لأن شروحهم تعد توضيحا لمقاصدها وفكا لرموزها، وإزالة لغموضها الناتج من إيجازها.

وبما أن هذه الشروح تعد السبيل الأقرب إلى أذهان المعلمين والمتعلمين، فإنه يلزم الشراح استبطان فحوى الألفية، وشرح أبياتها شرحا يوافق مضمونها.

فالتأييد هو الأصل والغالب لدى الشارحين، فهما مؤيدان بكلام ابن مالك، فيوضحانه ويسهلانه للمتعلم، إلا إن طبيعة البحث العلمي تقتضي أحيانا بعض الاستدراكات والاعتراضات وإبداء الآراء زيادة على رأي ابن مالك.

وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل الذي يتضمن مبحثين وهما:

المبحث الأول: استدراكات اتفق الشارحان في ذكرها

لقد اتفق الشارحان في ذكر بعض الاستدراكات على ابن مالك ومنها مثلا:

استدرك الشارحان على ابن مالك في باب المعرب والمبني في حق نوني التثنية والجمع. فيقول:

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ما ثنى والملحق به بعكس ذاك استعلموه فانتبه

ومراده: أن نون الجمع حقها الفتح وقد تكسر، وأن نون التثنية حقها الكسر وقد تفتح.

فاستدرك الشارحان على حكم القلة فيهما، فجعل ابن الناظم كسر نون الجمع للضرورة، وجعلها ابن عقيل على وجه الشذوذ، مستشهدين على ذلك بقول جرير:

عرين من عرينه ليس منا برئت إلى عرينة من عرين[1]
عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين

وأما فتح نون التثنية فهي عندهما لغة قوم من العرب[2]، مستشهدين بقول الشاعر:

على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب[3]

وجعل ابن مالك في شرح التسهيل مجيء نون الجمع مكسورة لغة فيقول: (ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثنى وما حمل عليه لغة) [4].

---

(١) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص٤٣٧، وفي طبقات فحول الشعراء ص٧١، وهو من شواهد توضيح المقاصد ٧١/١، وأوضح المسالك ص٤٩.

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص٢٧-٢٨، وشرح ابن عقيل ص٣٥-٣٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ص١٠، وفي الخزانة ٤٥٨/٧، وهو من شواهد الدرر ١٣٧/١، والمفصل ١٤١/٤، والتصريح ٧٨/١، والهمع ٤٩/١.

(٤) شرح التسهيل ٨٧/١.

واعترض ابن عقيل على قول ابن مالك (بعكس ذاك)، فتعبيره هذا يفهم منه أنه يستوي حق الكسر في نون الجمع مع حق الفتح في التثنية فيقول معترضا: (وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك، بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمنا)[1].

المبحث الثاني : استدراكات اختلف الشارحان في ذكرها

لقد اختلف الشارحان في ذكر بعض الاستدراكات على ابن مالك فنجد بعضها عند ابن الناظم وأغفل عنها ابن عقيل، وبالعكس قد نجد استدراكات ذكرها ابن عقيل ولم يذكرها ابن الناظم.

أولا : استدراكات انفرد بها ابن الناظم :

استدرك ابن الناظم زيادة المعرف بالنداء على أنواع المعارف التي ذكرها أبوه في النكرة والمعرفة بقوله:

نكرة قابل أل مؤثرا ... أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغير معرفة كهم وذي ... وهند وابني والغلام والذي

يقول ابن الناظم بعد ذكره أقسام المعارف الستة التي ذكرها أبوه في بيته السابق: (وواحد أهمله المصنف وهو المعرف بالنداء نحو: يا رجل)[2].

وزاده في شرحه الكافية ونقل نص سيبويه في شرحه التسهيل بقوله: (واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حذف لفظا وبقي معنى، كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾[3].

وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر كلام سيبويه، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى وهذا أظهر وأبعد عن التكلف)[4].

وممن أضافه من الشراح ضمن المعارف الأشموني[5]، والمكودي[6] في شرحيهما، وممن وافقوا ابن عقيل في إهماله وعدم ذكره ضمن المعارف (المرادي)[7].

ثانيا : استدراكات انفرد بها ابن عقيل :

وافق ابن عقيل ابن مالك في معظم آرائه التي نص عليها كما أشرنا، إلا أننا نجد له القليل من الاعتراضات والاستدراكات ومنها مثلا:

---

(١) شرح ابن عقيل ص٣٧.
(٢) شرح ابن الناظم ص٣٣.
(٣) سورة الفرقان: آية ٣٩.
(٤) شرح التسهيل ١/١١٥.
(٥) انظر شرح الشموني ١/١٠٣.
(٦) انظر حاشية أبي العباس الحاج على شرح المكودي ص٧٠.
(٧) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/٨٦.

عند حديثه في باب المعرب والمبني عن الأسماء الستة وشروط إعرابها.

يقول ابن مالك:

وشرط ذا الإعراب أن يضعن لا للياء، كجا أخو أبيك ذا اعتلا

حيث ذكر ابن عقيل الشروط الأربعة التي وضعها النحويون لإعراب الأسماء الستة وهي: (أن تكون مضافة- أن تضاف إلى غير ياء المتكلم – أن تكون مكبرة – أن تكون مفردة) ونص على أن الشرطين الثالث والرابع لم يذكرهما المصنف، وقد أهمل ذكرهما لأنه قد علق الحكم على ما لفظ به مفردة مكبرة، فاكتفى بذلك عن ذكرهما، فزاد عليه هو بذكرهما بقوله: (ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين) [1].

وفي الباب نفسه يقول ابن مالك عن حكم إعراب المضارع:

.... وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن نون إناث: كـ (يرغبن من فتن)

أي: إن الفعل المضارع يبنى إذا باشرته نون التوكيد، فإن لم تباشره أعرب، وهذا مذهب الجمهور، ويبنى كذلك إذا باشرته نون الإناث.

إلا أن ابن عقيل يستدرك معترضا على إجماع ابن مالك في بعض كتبه[2]، على بناء المضارع المتصل بنون الإناث، بل الخلاف موجود وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح[3].

وهذا ما استدركه عليه أيضا الأشموني والمرادي في شرحيهما، فاعترضا على إجماع ابن مالك في بناء المضارع المتصل بنون الإناث، وبأن الخلاف موجود، وممن نقله ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه والإعراب عندهم مقدر منع من ظهور ما عرض فيه من الشبه بالماضي[4].

---

(1) شرح ابن عقيل ص٢٨-٢٩، وممن أشار إلى إهمال المصنف لهما: المرادي في شرحه، انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/٦١.

(2) انظر شرح الكافية ص

(3) انظر شرح ابن عقيل ص٢٢.

(4) انظر: شرح الأشموني ١/٦٨١، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/٥٠.

إلا أن الأشموني نقل إجماع ابن مالك من كتابه شرح التسهيل ونقله المرادي من كتابه شرح الكافية، والصحيح ما نقله المرادي فلم أجد إجماعه في شرح التسهيل.

وكذا استدركه الخضيري في حاشيته على ابن عقيل انظر ١/٦٤.

الفصل الثالث:المسائل الخلافية في الشرحين

مقدمة للفصل :

من المعروف أن دراسة الخلاف النحوي والتعرف على الأطراف المختلفين ومذاهبهم والكشف عن حجج كل فريق، مطلب مهم في البحث. فقد حاولت في هذا الفصل دراسة المسائل الخلافية بين العلماء في الشرحين والموازنة بين الشرحين في عرض تلك المسائل من عدة وجوه منها: تتبعت كيفية عرض المسألة أهي مفصلة موضحة أم هي مختصرة موجزة، هل يذكر أن جميع المذاهب والآراء المختلفة للنحاة في المسألة، أو إنهما يكتفيان بذكر بعضها ويهملان الآخر، أو إنهما يعممان تلك الآراء والمذاهب دون تخصيص، وهل ينسبانها إلى أصحابها وقائليها أم يذكران المذاهب دون ذكر أصحابها، وكذلك ذكرهما للحجج والاستدلالات للمذاهب المختلفة هل يذكران حجة كل مذهب واستدلالاته أم يهملان ذلك، وكذلك سنتتبع هل للشارحين رأي أو مذهب خاص بهما أو لا، أو إنهما مؤيدان أو مخالفان لمذهب من المذاهب، وهل يردان على المذاهب المخالفة أم لا؟

هذا كله سنتتبعه من خلال موازنتنا بين الشارحين في عرضهما للمسألة الخلافية.

وقد تضمن هذا الفصل مبحثين:

_المبحث الأول: مسائل خلافية ذكرها الشارحان

وهذا المبحث نعرض فيه بعض المسائل المختارة، لأن سعة هذا الفصل وكبر حجمه ومادته الغزيرة أعاقتنا عن ذكر جل هذه المسائل، فكل شرح ضم بين دفتيه الكثير من المسائل الخلافية بين النحاة، فاقتصرنا بأخذ نموذج نوضح من خلاله كيفية دراسة هذه المسائل والتي اخترناها من بعض مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها وتوابعها، وخصصنا جدولا يضم جميع عناوين تلك المسائل التي ذكرها الشارحان مرقمة برقم الصفحة في الكتاب أو الشرح، ولكي نتعرف من خلاله على حجم وعدد الشواهد التي اتفق الشارحان في ذكرها في شرحيهما وأهمية هذا الفصل للشارحين من خلال عدد هذه المسائل. وقد وصلت عدد المسائل الخلافية التي ذكرها الشارحان إلى اثنان وثمانين مسألة.

ومن هذه المسائل مثلا:

مسألة : العامل الرافع للمبتدأ والخبر :

اختلف النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، حيث ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا.

يقول سيبويه: (فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك كقولك: عبد الله منطلق...)[١].

وتبع سيبويه كل من ابن السراج والمبرد، يقول ابن السراج: (... وهما مرفوعان أبدا، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما)[٢]، ويقول المبرد: (... الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر)[٣].

وذهب كل من الأخفش والرماني[٤] إلى أن العامل في الجزأين (المبتدأ والخبر)، هو الابتداء، واشترط الرماني في أنه يعمل في الخبر إذا كان كالمبتدأ وهو بذلك مخالف لرأي سيبويه حيث لا يعمل الابتداء في الخبر إذا كان جملة أو شبه جملة، إذ يرى أن هذا النوع من الخبر مستغن عن العامل، وهو يقول في ذلك: (الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ، ولا يجوز أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ ولا يجوز أن يعمل فيما ليس هو المبتدأ، لأنه قد عمل بعضها في بعض وامتنع لذلك أن يعمل فيها عامل آخر، وأما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء، لأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف، ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء)[٥].

وقد نقد الرماني رأيه فتارة يطلعنا برأيه في أن العامل فيهما الابتداء وتارة أخرى يمنع عمل الابتداء في الخبر الجملة وشبه الجملة، وهو في رأيه هذا متابع لأصحابه في أنه لا يجوز أن يجتمع عاملان في معمول واحد.

وذهب كل من الجرمي والسيرافي مذهبا مشابها لمذهب الأخفش والرماني حيث ذهبا إلى أن المبتدأ والخبر مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية[٦].

وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان، فالمبتدأ هو عامل الرفع في الخبر والخبر هو عامل الرفع في المبتدأ[٧]، وزعم أبو حيان وتبعه السيوطي[٨] بأنه مذهب مذهب ابن جني، بينما تابع ابن جني مذهب ابن السراج وسيبويه، فيقول: (... فأما

---

(١) كتاب سيبويه ١٢٧/٢ (ت: عبد السلام هارون، ط٤، ٢٠٠٦م، مكتبة الخانجي بالقاهرة).

(٢) الأصول في النحو ٥٨/١ (ت: د. عبد الحسين الفتيلي، ط٤، ١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان).

(٣) المقتضب ٤٠٤/٤ (ت: حسن محمد، مراجعة د. إميل يعقوب، ط١، ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان).

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٩/١، همع الهوامع ٨/٢ (شرح وتحقيق د. عبد العالي سالم مكرم، ط١ ٢٠٠١م، عالم الكتب، القاهرة)، ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣ (ت: رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، ط١، ١٩٩٨م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة).

(٥) انظر شرح الكتاب للرماني ١٣٧/٢، ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، وقال الرضي في شرحه الكافية بأن الفراء نسبه للخليل، انظر ٣/١، وقد رد عليه ابن حيان بأنه ليس موجودا لأصحاب الخليل وإنهم لا يعرفون ذلك.

(٧) انظر الإنصاف ٣٨/١-٣٩ (ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠٠٧م، المكتبة العصرية، بيروت).

(٨) انظر: همع الهوامع ٨/٢، ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣.

خبر المبتدأ، فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا) [١].

وبعد ذكرنا للمذاهب المختلفة في العامل للمبتدأ والخبر، نوضح ما أجمله وذكره الشارحان في هذه المسألة.

ذكر ابن الناظم المذاهب والآراء المختلفة لهذه المسألة ونسب بعض الآراء لأصحابها وذكر حججهم وأدلتهم والرد عليها. بخلاف ابن عقيل الذي اكتفى بذكر الآراء والمذاهب فقط دون أن ينسبها إلى أصحابه ودون أن يذكر لنا حججهم وأدلتهم في مذاهبهم وآرائهم، أو الرد عليها[٢].

أما ما اتفق عليه الشارحان في هذه المسألة أنهما أيدا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

أما عن الردود التي رد عليها ابن الناظم وعارض بها المذاهب الأخرى، فقد رد على مذهب الأخفش والرماني – رغم أنه لم يذكر لنا أسماءهما – يقول: (... وهو ضعيف، لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رافعين بدون اتباع فما ليس أقوى أولى ألا يعمل) [٣].

وهو عندي رد في غاية الصواب.

وكذلك رد على مذهب ابن السراج والمبرد رغم أنه خصه ونسبه للمبرد فقط دون ذكره لابن السراج بقوله: (... وهو قول لا نظير له) [٤].

ويبدو لي أن هذا الاعتراض والرد صحيحا: لأنه لا يجتمع عاملان في معمول واحد، فكما جعلا الابتداء عاملا للمبتدأ يعني أنه عامل قوي رفع عمدة قوى، فلماذا يجمعا معه عاملا آخر وهو (المبتدأ) لكي يرفع عمدة آخر (الخبر).

وعارض أيضا مذهب الكوفيين ورد على مذهبهم بقوله: (... ويبطله أن الخبر يرفع الفاعل، كما في نحو: (زيد قائم أبوه، فلا يصلح لرفع المبتدأ لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رافعين بدون اتباع فما ليس أقوى لا ينبغي له ذلك) [٥].

وربما يكون عندي رد آخر إضافة إلى رد ابن الناظم بما أن رتبة المبتدأ التقديم ورتبة الخبر التأخير، فكيف يعمل عاملا مؤخرا في معمول مقدم.

فهذه المسألة والتي تشعبت فيها أقوال النحاة. نجد ابن الناظم فصل هذه المسألة تفصيلا كبيرا، مستدلا ومستشهدا للآراء المختلفة ومؤيدا لأحدها، ورادا على آراء غيره، بخلاف ابن عقيل كما قلنا الذي اكتفى بذكر الآراء فقط.

---

(١) الخصائص ٢/٣٨٥.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ص١٠٢.

(٣) شرح ابن الناظم ص٧٦.

(٤) شرح ابن الناظم ص٧٦.

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص٧٧.

_المبحث الثاني : مسائل تفرد بها كل منهما

أولا : مسائل خلافية تفرد بها ابن الناظم.

تفرد ابن الناظم بعدد من المسائل الخلافية والتي لم يذكرها ابن عقيل، والتي بلغ عددها ثمان وعشرون مسألة، منها مثلا:

مسألة : الخلاف في تسمية كان بالناقصة .

اختلف النحاة في تسمية (كان) وأخواتها بالناقصة، وهذا الخلاف امتداد لاختلافهم لأصل كان بين الاسمية والفعلية ودلالتها على الحدث وتجردها منه، حيث ذهب أكثر البصريين بأنها سميت بالناقصة، لأنها لا تدل على الحدث، أي: إنها سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمان[١].

بخلاف الفعل الحقيقي والذي تجتمع فيه الدلالتان: دلالة الحدث ودلالة الزمن، نحو: خرج ويضرب واكتب... وغيرها، فخرج مثلا يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الخروج، و(كان) تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان. فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة[٢].

وممن ذهب هذا المذهب وأيده المبرد في قوله: (إن هذا الباب معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى وليس بفعل وصل منك إلى غيرك)[٣]، وأيده كذلك ابن السراج في قوله: (... وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان... وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط...)[٤]، وكذا أيدهما الفارسي والزجاجي وابن برهان والشلوبين، وابن يعيش وغيرهم[٥]. وغيرهم[٥].

وقد نسب ابن الناظم هذا المذهب إلى سيبويه وأكثر البصريين[٦] ومنهم من رأى رأى بأنها سميت ناقصة، لكونها لا تكتفي بالمرفوع بل تتعداه إلى نصب خبرها لتكتمل الفائدة[٧].

ومنهم من ربط بين المذهبين السابقين وقال بأن اكتمال فائدتها بمرفوعها ومنصوبها أغنى عن دلالتها على الحدث، أي إنه يقوم مقامه. يقول ابن جني: (إن خبر كان إنما لزمها ليفاد منه الحدث المخترم منها، فقولك: كان زيد قائما إنما استغنت الحدث الذي هو القيام من قائم لا من (كان) فـ (كان) وخبرها جميعا يفيدان

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١١٥١/٣، شرح ابن الناظم ص٩٨.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٧.

(٣) المقتضب ٨٢/٣.

(٤) الأصول في النحو ٩٣/١.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١١٥١/٣، همع الهوامع ٧٤/٢.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص٩٨.

(٧) انظر ارتشاف الضرب.

ما يفيده الفعل مجردا بنفسه)[١]، فهؤلاء سموها بالأفعال اللفظية أو أفعال العبارة (وهي الأفعال التي دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر، فصار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيها بالفعل إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول...)[٢].

وذهب آخرون إلى جواز دلالتها على الحدث والزمان معا وهو ما عليه السيرافي والرماني وغيرهما[٣]. ومنعه جمهور النحاة والذي وافقه فيهما ابن الناظم معترضا على ما عليه أكثر النحويين بقوله: (...وهو باطل، لأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان وبينها فرق في المعنى، فلابد فيها من معنى زائد على الزمان، لأن الافتراق لا يكون بما به الاتفاق وذلك المعنى هو الحدث، لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث)[٤].

أما مذهب سيبويه فيفهم من كلامه احتمال المذهبين، فقد قال: (إن هذه الأفعال لا تختلف عن ضرب إلا في احتياجها إلى المنصوب وكون المنصوب والمرفوع فيها لشيء واحد)، إلا أنه عندما تحدث عن هذه الأفعال ودلالتها قال: (... فقول كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى... ولا يكون فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول)[٥].

ومما نستخلصه من مضمون حديثه أنه يعني بالنقص: عدم دلالتها على الحدث ثم استدركه بعدم اكتفائها بالمرفوع قياسا على ظن وأخواتها وهو المقصود من عبارته (ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول)[٦].

وخالف المذاهب السابقة كل من: ابن خروف وابن عصفور، فقد ذهبا إلى أن هذه الأفعال هي مشتقة من أحداث لم ينطبق بها[٧] أي أن لها مصادر شأنها في ذلك شأن سائر الأفعال في أنها مأخوذة من أحداث قد رفض النطق بها لأنه تقرر في كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول[٨].

---

(١) انظر الخصائص ٣١٢/١. وهو ما رآه الجوهري في صحاحه، انظر ٧٥/٣.

(٢) شرح المفصل ٩٠/٧.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١١٥٢/٣، همع الهوامع ٧٤/٢،

(٤) شرح ابن الناظم ص٩٨.

(٥) الكتاب لسيبويه ٢١/١.

(٦) المصدر السابق ٢١/١.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١١٥٢/٣، همع الهوامع ٧٤/٢.

(٨) انظر شرح الجمل للزجاجي لابن عصفور ٣٨٦/١. وقد أنكر الرضي أنها سميت ناقصة، لأنها تدل على الزمان دون المصدر وإنه ليس بشيء، لأنه كان في نحو: كان زيد قائما يدل على كون الذي هو الحصول

وقد رد على رأيهما، بأن هذه الأفعال لها مصادر وعاملة عمل أفعالها، ودليلهم إعمال العرب لمصادرها، منها على سبيل المثال قول الشاعر:

وكونك إياه عليك يسير

وخلاصة ما أجمله ابن الناظم في هذه المسألة أنه ذكر المذاهب المختلفة لها مخالفا بذلك مذهب جمهور النحاة في أنها سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمان ورادا عليه بقوله (باطل). أي إنه حكم عليه بالبطلان. وهو أقوى الردود والاعتراضات، وما لاحظناه إنه نسب هذا المذهب لسيبويه وأكثر النحويين، والصحيح أن سيبويه لم ينفرد بأحد المذهبين. ومضمون كلامه يجمع بين المذهبين كما أسلفنا الذكر في ذلك. ولم يصرح بأن مذهبه ما عليه الجمهور.

ويبدو لي أن المذهب الآخر والذي عليه بعض النحاة بأنها ناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها هو الصحيح والأرجح، لأن الكلام بصفة عامة هو ما يحصل به الفائدة والذي يندرج تحته المعنى والإعراب. وبهذا تكون ناقصة، لأن الفائدة تكتمل بنصبها للخبر.

ثانيا : المسائل الخلافية تفرد بها ابن عقيل .

تفرد ابن عقيل بمسائل خلافية كما تفرد ابن الناظم بغيرها، ولكن بعدد أكثر منه، واحد وخمسون مسألة منها مثلا:

مسألة : تعلق الخبر (شبه الجملة) .

من المعلوم أن الخبر على ثلاثة أقسام، الأول: وهو الخبر المفرد (الذي ليس بجملة ولا شبه جملة) أي يشمل المثنى والجمع، والثاني: الخبر الجملة وهو إما جملة اسمية نحو: زيد مجتهد أو فعلية نحو: زيد قام. والقسم الثالث: وهو شبه الجملة إما ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: زيد عندك، وزيد في الدار، إلا أن النحاة اختلفوا في متعلقه وذهبوا في ذلاك مذاهب أربعة وهي:

المذهب الأول: وهو من قبيل الخبر المفرد أي أن كل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف اسم الفاعل، تقديره كائن أو مستقر، نحو: زيد عندك أي كائن عندك أو مستقر عندك وهو مذهب الأخفش[١] والكوفيين وتبعهم الزجاجي[٢] ابن جني[٣]، وحجتهم في ذلك (أن الأصل في الخبر الإفراد والتصريح)[٤] وأن

المطلق،وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله. انظر شرح الرضي على الكافية ٢٩٠/٢.

(١) انظر: شرح ابن عقيل ص١٠٦، شرح الأشموني ١٨٦/١.

(٢) انظر شرح الجمل للزجاجي ٣٥١/١.

(٣) انظر توجيه اللمع في شرح كتاب اللمع لابن الخباز ص١٢٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٢/٢، شرح التصريح ١٦٦/١.

إضمار الأصل أولى وكذلك (إذا قدرت فعلا كان جملة وإذا قدرت اسما كان مفردا وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى)[١].

وقد خالف صاحب التصريح ابن عقيل في نسبة هذا المذهب، حيث نسبه لجمهور البصريين بقوله: (والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر...)[٢].

وخالفه أيضا كل من السرخسي في شرحه الكافية وابن يعيش في شرحه المفصل، فقد نسباه إلى ابن السراج، يقول الرضي: (... وذهب ابن السراج وأبو الفتح إلى أنه اسم لكونه مفردا والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردا)[٣]. ويقول ابن يعيش: (وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات...)[٤].

والصحيح أن ابن السراج ذهب مذهبا مخالفا إذ جعله قسما برأسه[٥]، وهذا ما سنوضحه في المذهب الرابع من هذه المسألة.

المذهب الثاني: وهو من قبيل الخبر الجملة وهو متعلق بمحذوف (فعل) تقديره كان أو استقر، نحو: زيد عندك أي: كان عندك أو استقر عندكم وهو مذهب جمهور البصريين[٦]، وتبعهم الفارسي والزمخشري[٧]. وحجتهم في تقدير الفعل، (لأنه الأصل في العمل[٨] ويوصل الموصلات بهما نحو: جاءني الذي عندك والذي في الدار والموصولات لا توصل إلا بالجمل[٩]، و(لأن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلا)[١٠].

وقد خالف صاحب التصريح أيضا ابن عقيل في نسبته لهذا المذهب، فقد نسبه للأخفش ومن تبعه كالزمخشري والفارسي. أي أنه عكس نسبة المذهبين بقوله: (فقال الأخفش والفارسي والزمخري تقديره كان أو استقر...)[١١].

والصحيح ما نسبه ابن عقيل لجمهور البصريين ومن تبعهم ممن ذكرهم صاحب التصريح كالفارسي والزمخشري في قوله: (... والأمر الثاني أن الظرف

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٦٦/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٩٣/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

(٥) انظر: الأصول في النحو ٦٣/١، همع الهوامع ٢٢/٢، شرح الجمل للزجاجي ٣٥١/١، ارتشاف الضرب ١١١٠/٣، شرح ابن عقيل ص١٠٦.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل ص١٠٧، شرح الأشموني ١٨٧/١.

(٧) انظر همع الهوامع ٢٢/٢.

(٨) انظر همع الهوامع ٢٢/٢.

(٩) انظر شرح الجمل للزجاجي ٣٥١/١.

(١٠) انظر شرح التصريح على التوضيح ١٦٦/١.

(١١) انظر شرح التصريح على التوضيح ١٦٦/١.

والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به والأصل أن يتعلق بالفعل وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى)[١].

المذهب الثالث: جواز جعله من قبيل الخبر المفرد أو من قبيل الخبر الجملة[٢].

واختلف في الأولى منهما، حيث رجح ابن مالك أنه من قبيل الخبر المفرد وقال في شرحه الكافية: (... وكونه اسم فاعل أولى...)[٣] ورجح ابن الحاجب أنه من من قبيل الخبر الجملة فيقول: (... وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعل لأنا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو أنا مار بزيد لمشابهته الفعل فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى وأيضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير...)[٤].

المذهب الرابع: وهو مذهب ابن السراج حيث جعله الخبر شبه الجملة قسم برأسه[٥] ونقل ابن عقيل موافقة أبي علي الفارسي في الشيرازيات[٦].

يقول ابن السراج: (... أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك ومر في الدار والمحذوف معنى الإستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال...)[٧]. فقوله (لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به...) يدل على أنه جعله قسم بذاته ويستغنى بذلك عن المفرد والجملة.

ولاحظنا أن ابن عقيل ذكر المذاهب الأربعة لهذه المسألة وقد نسبها لأصحابها ولكنه لم يذكر لنا حجة كل مذهب وأدلته، ولم يصرح لنا بتأييده لمذهب من المذاهب إلا أنه اعترض على المذهب الرابع وهو مذهب ابن السراج واكتفى بذكره إنه متعلق بمحذوف واجب الحذف من غير أن يحدد لنا تقدير المحذوف، ويقول بعد ذكره لمذهب ابن السراج: (والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف)[٨].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ص١٠٧، شرح الجمل للزجاجي ٣٥١/١.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٩٣/١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ص١٠٧، شرح الجحمل للزجاجي ٣٥١/١، همع الهوامع ٢٢/٢، ارتشاف الضرب ١١١٠/٣.

(٦) انظر شرح ابن عقيل ص١٠٧، وكذا نقله الأشموني في شرحه انظر ١٨٧/١.

(٧) الأصول في النحو ٦٣/١.

(٨) انظر شرح ابن عقيل ص١٠٧.

ويبدو لي أن الأرجح هو المذهب الثاني المتعلق بمحذوف تقديره كان أو استقر، لأن الحجج التي وضعها النحاة لهذا المذهب أقرب للصواب من المذاهب الأخرى.

فعندما كان المتعلق في الحالتين محذوفا وحجج المحذوف للفعل أكثر وأقوى من حجج المحذوف للاسم، فدل على أنه أرجح وأولى.

الخاتمة

من خلال الموازنة بين الشارحين ، ظهرت لي الكثير من النتائج من أهمها:

(١) يعد الشرحان من الشروح المباشرة غير الممزوجة، فقد حافظا على نظم ابن مالك مستقلا ثم أتبعاه بالشرح والتحليل دون مزج بين نص ابن مالك وشرحيهما.

(٢) تناول الشارحان نظم الألفية بالتحليل والتوضيح والتبسيط دون اختصار مخل أو إطالة مملة، فشرحيهما يتسمان بالاعتدال والتوسط.

(٣) اتفق الشارحان في منهجيهما في الشرح، في ذكر عدد أبيات الألفية بحسب ما تقتضيه المسألة الواردة فيهما، فأحيانا يذكران بيتا أو اثنين إلى سبعة وثمانية أبيات.

(٤) نجد أن ابن الناظم اهتم كثيرا بالاستهلال بالمقدمات لشرح الأبيات، وهذا يخرج الشرح عن كونه شرحا تعليميا فقط بل يتعداه إلى تأليف منظم واسع. وفي المقابل نجد ذلك مهملا عند ابن عقيل.

(٥) كذلك نجد ابن الناظم مهتما كثيرا بربط مضمون الأبيات بعضها ببعض سابقها بلاحقها، لكي يجعل الموضوع واحدا ويقرب بذلك ذهن القارئ ولا يشتته، في حين قل ذلك عند ابن عقيل.

(٦) يعد ابن الناظم أكثر تعليلا ومناقشة في شرحه، فلا تكاد تخلو مسألة عنده من علة تعلله وتوضحه، وبذلك يكون منهجه أقرب وأميل إلى المنطق، والذي يؤكده اعتماده على الحوار والمناقشة التي تعكس العملية التعليمية، فهو دائما يتخيل من يسأله ويناقشه ويحاوره، فيجيب هو بدوره ويحاوره.

(٧) نجد البعد المنطقي قليلا عند ابن عقيل، لاعتقاده أن التلاميذ الذين صنف لهم الشرح في غنى عن التأملات والتعليلات المتشعبة.

(٨) اهتم ابن عقيل في منهجه بإعرابه للشواهد والأمثلة سواء التي ذكرها ابن مالك في ألفيته أو التي استشهد بها هو في شرحه، وبالمقابل نجده قليلا عند ابن الناظم.

(٩) كذلك اهتم ابن عقيل بخاتمة شرح أبيات الألفية، فيذكر خلاصة شرحه للبيت، ليزيد توضيحه ويقربه لذهن المتلقي والمتعلم واهتمامه بالخاتمة يقابل اهتمام ابن الناظم بالمقدمة والاستهلال.

(١٠) كانت مصادر الشارحين وفيرة ومتعددة، حيث ذكرا بعض أصحاب الذين استعانوا بهم، ولقد استفادا من كتب ابن مالك خاصة كتابيه التسهيل وشرح الكافية الشافية، وكتاب سيبويه، ومن بعض شروح الألفية الأخرى، حيث جاءت في المرتبة الأولى عندهما، كما أثبتت لي قوائم الإحصاء المستخرجة من الشرحين وهي أقل من العدد الحقيقي لهما، لأن هذه القوائم خصت بما صرحا به من أسماء بعض الذين استعانا بهم، فالشارحين أغفلا الكثير من العلماء عن ذكر أسمائهم.

(١١) اهتم كلا الشارحين بالشواهد القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال العرب الشعرية والنثرية ومن الإحصائيات أثبت أن شواهد ابن الناظم تفوق كثيرا عن شواهد ابن عقيل.

(١٢) كان ابن عقيل أكثر استدراكا على ابن مالك من ابن الناظم، وكان في كثير من المواضع يصرح بإهمال ابن مالك لبعض المواضع معبرا عن ذلك بعدة تعبيرات منها: (أهمل المصنف ذلك، وهذا لم يذكره المصنف...) إلى غير ذلك، وذلك حفاظا منه على نص ابن مالك وشرحه.

(١٣) تعددت بعض استدراكات الشارحين إلى تغيير بعض أبيات الألفية تمشيا مع آرائهما، وكان ذلك واضحا عند ابن الناظم ويعبر لذلك بقوله: (ولو قال ذلك لخرج من التوهم أو الغلط...) إلى غير ذلك.

(١٤) اهتم الشارحان بالمسائل الخلافية بين العلماء وكان ذلك كثيرا في شرحيهما ومن خلال الموازنة بينهما كان اهتمام ابن عقيل أكثر وذلك لذكره عدد أكثر من ابن الناظم لهذه المسائل.

(١٥) كان ابن الناظم أكثر تفصيلا للمسألة من ابن عقيل وذلك من خلال عرضنا لبعض النماذج من المسائل الخلافية عندها فهو يعرض المذاهب المختلفة بين النحاة وكان كثيرا ما يذكر حججهم وأدلتهم وفي كثيرمن المسائل يردعلى من يراه مخالفاله وكثيراما كان يؤيد مذهب البصريين خاصة.

(١٦) أما ابن عقيل فنجد له مسائل قد فصل فيها المسألة كما فصلها ابن الناظم، ولكن بالمقارنة به يعد أقل منه، فكان كثيرا ما يكتفي بعرض المسألة ومذاهبها دون ذكره للحجج والأدلة والردود والاعتراضات، وكان قليلا ما يؤيد مذهب ما، فنجده محايدا في كثير من المواضع مكتفيا بذكر الآراء. كذلك نجد له إشارات بأن هناك خلاف بين العلماء في مسألة ما دون تفصيلها، بخلاف ابن الناظم فهو إذا أشار إلى مسألة خلافية فصلها وذكر مذاهبها، وإلا لا يشير لها أصلا كما فعل ابن عقيل في بعض المواضع.

(١٧) وخلاصة هذه النتائج تعد هذه فروق بسيطة بين الشارحين ففي العموم يعد الشارحان متشابهان في الشرح سواء في المنهج أو العرض أو الاحتجاج، والفارق الواضح بينهما هو العدد أو الاطراد والقلة، كذلك ما لاحظته عند الشرحين وغيرهما من الشروح الأخرى كالأشموني والمرادي والمكودي تتشابه كلها والفرق بينها كما قلت الأقلية والأكثرية وكلها سائرة على دأب

ونهج بدر الدين ابن الناظم لكونه أول هذه الشروح، فالتزموا الطريقة نفسها التي سار عليها، بل قد وجدت في بعض المواضع التشابه حتى في الصيغة والتعبير. فالصيغة نفسها وجدتها لابن الناظم، وكما هي وجدتها عند ابن عقيل، فهذا يدل بأن الشراح جميعهم ساروا على نفس المنهج ونفس الطريقة.

وفي الختام أسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل الصغير في ميزان حسناتي وأن يجيز من أشرف عليه خير الجزاء، والحمد لله في الأولى والآخرة. والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ومعلما للراغبين، محمد صلى الله عليه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: للشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، ط/ عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة ١٩٩٨م.

(٣) الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج، تحقيق عبد المحسن الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

(٤) الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م، وطبعة أخرى ط٦، ١٩٨٤م.

(٥) الإغراب في جدل الإعراب: لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

(٦) الاقتراح في علم أصول النتحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط٣، ٢٠٠٧م، مكتبة الآداب.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف مع الإنصاف: لمحيي الدين عبد الحميد، ط/٢٠٠٧م.د

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله جمال الدين بن هشام، ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسال: لعبد المتعال الصعيدي، ط٤، مطبعة صبيح، ١٩٦٨م.

(٩) بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغويين: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٩٧٩م.

(١٠) البلغة في تاريخ أئمة اللغة: للإمام محمد الدين يعقوب الفيروزآبادي، ضبطه: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

(١١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لعبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، ط١، المكتبة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.

(١٢) التفسير الكبير المسمى (البحر المحيط): لمحمد بن يوسف أبو حيان الغرناطي، ط/ دار الفكر، ١٩٩٢م.

(١٣) توجيه اللمع في شرح كتاب اللمع: للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م.

(١٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لبدر الدين بن القاسم المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٥م.

(١٥) جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري،دار المأمون، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

(١٦) حجة القراءات: لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط/ مؤسسة الرسالة، ١٩٧٣م.

(١٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.

(١٨) خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، النهضة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م.

(١٩) الخصائص: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، وطبعة أخرى دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.

(٢٠) الدرر اللوامع في شرح شواهد همع الهوامع: لأحمد ابن أمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٣م.

(٢١) ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق محمد يوسف نجم، ط/ دار صادر، بيروت.

(٢٢) شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق أحمد محمد عزوز، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠١٠م.

(٢٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لبدر الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/٢٠٠٠م.

(٢٥) شرح التسهيل: لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

(٢٦) شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية العلامة يس العليمي، ط/ دار الفكر.

(٢٧) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. جاد أبو جناح، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان ١٩٩٩م.

(٢٨) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، ط٢، ١٩٦٨م.

(٢٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، ط١، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.

(٣٠) شرح المفصل: ليعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.

(٣١) شرح الكافية الشافية: لجمال الدين ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٩٩٦م، ومن طبعة أخرى سنة ١٩٨٢م.

(٣٢) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، ط١، دار العلم للملايين، القاهرة ١٩٥٦م.

(٣٣) صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري الجعفي، ضبط النص: محمود محمد محمود حسن نصار، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

(٣٤) صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، عيسى البابي الحلبي ١٩٩١م.

(٣٥) طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.

(٣٦) كتاب الكافية في النحو: لأبي عمر بن الحاجب رضي الدين الاستراباذي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩م.

(٣٧) كتاب سيبويه: لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

(٣٨) كتاب الأمثال: للقاسم بن سلام، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٦٠م، دمشق وبيروت.

(٣٩) اللمع: لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، ط/ عالم الكتب ومكتبة النهضة، ١٩٨٥م.

(٤٠) مجمع الأمثال: لأبي الفضل بن إبراهيم الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

(٤١) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجاد، وإسماعيل شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٩هـ.

(٤٢) المحرر الوجيز: لعبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصاري، ط٢، ٢٠٠٧م،مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة قطر.

(٤٣) مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (الحسين بن أحمد)، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٣٤٣هـ.

(٤٤) معاني القرآن: لأبي زكرياء الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط٢، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠م.

(٤٥) معجم شواهد العربية: لعبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٧٢م.

(٤٦) المفصل في علم العربية: للزمخشري، وفي ذيله المفضل في شرح أبيات المفصل: للسيد بدر الدين أبي فراس النعماني الحلبي،ط٢، دار الجيل، بيروت، لبنان.

(٤٧) المقتضب: لأبي العباس المبرد، تحقيق حسن عباس وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط١، ١٩٩٩م.

(٤٨) همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية: للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط/ عالم الكتب، ٢٠٠١م.